

بنك فيصل الإسلامي المصري
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
الموافق ٣٠ جماد الآخر ١٤٤٦ هـ

BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م

المحتويات	رقم الصفحة
تقرير مراقبي الحسابات	
قائمة المركز المالي المجمعة	١
قائمة الدخل المجمعة	٢
قائمة الدخل الشامل المجمعة	٣
قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة	٤
قائمة التدفقات النقدية المجمعة	٥ - ٦
السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة	٧ - ٥٥



BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون



حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة/ مساهمي بنك فيصل الإسلامي المصري "ش.م.م"

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة لبنك فيصل الإسلامي المصري "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسؤولية إدارة البنك، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسؤولية مراقب الحسابات

تتخصص مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

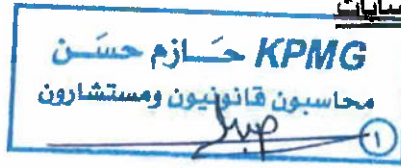
وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المجمعة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

الرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المرفقة تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع لبنك فيصل الإسلامى المصرى "ش.م.م" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وعن أدائه المالي المجمع وتدفقاته النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة.

مراقبا الحسابات



أحمد إبراهيم أحمد يوسف
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٤٠٥
KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون



مهند طه خالد
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٣٧٥
BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

القاهرة في ٢٧ فبراير ٢٠٢٥

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
قائمة المركز المالي المجمعة
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ الموافق ٣٠ جماد الآخر ١٤٤٦ هـ

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م بالآلاف جنيه مصري	إيضاح رقم	الأصول
١٢,٦٧٦,٦٣٩	١٨,٣١٧,٦١٦	(١٥)	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري
٤٦,٢٥١,٨٣٠	٧٩,٩٨٩,٣٤١	(١٦)	أرصدة لدى البنوك
١,٩٧٤,٦٠١	٢,٤٦٠,٧١٠	(١٧)	مخزون
٩٣٩,٧٤٠	٩٩٨,٧٩٠	(١٨)	عملاء وأوراق قبض
٦٤,٧٤٨	-	(١٩/أ)	مشاركات ومرايحات ومضاريات مع البنوك
١٢,٦٤٨,٣٤٦	١٤,٥٢٩,٦٨٩	(١٩/ب)	مشاركات ومرايحات ومضاريات مع العملاء
			استثمارات مالية
٣٦,٧٠٤,٥٨٤	٣٣,٦٥٨,٦٤٩	(٢٠/أ)	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٤٦٣,٢٥٥	٧٥٣,٩٨١	(٢٠/ب)	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٥٩,٨٤٧,٦٧٢	٨٤,٤١٢,٣٨١	(٢٠/ج)	بالتكلفة المستهلكة
٥٧٢,٠٧٨	٦٥٤,٩٣٢	(٢٠/د)	استثمارات في شركات شقيقة
٦,٠٠٢,٠٤٦	٦,٩٣٣,٢٩٢	(٢١)	أصول أخرى
٢٥٨,٩٠٧	٦٧٩,١٥٤	(٢٢)	أصول غير ملموسة
٢,٥٨٣,٩٠٩	٢,٨٣٨,٥٨٥	(٢٣)	أصول ثابتة
٢٩,٥٨٦	٢٩,٣٣٥	(٢٤)	استثمارات عقارية
١٨١,٠١٧,٩٤١	٢٤٦,٢٥٦,٤٥٥		إجمالي الأصول
			الالتزامات وحقوق الملكية
			الالتزامات
١٦,٢٧٩,٩٩٠	١٦,٦١٣,٧٢٥	(٢٥)	أرصدة مستحقة للبنوك
١١١,٨٧١	١٨٣,٦٥٠		قروض طويلة الأجل
٥٥٣,٤٦٣	٩٩٢,٥١٤		موردون و أوراق دفع
١٣٠,٢٠١,٧٨٠	١٧٦,٨٣١,٤٢٠	(٢٦)	الأوعية الادخارية وشهادات الادخار
٥,٥٥٧,٨٠٤	٧,٥١٠,٠٩٩	(٢٧)	التزامات أخرى
٥٠٦,٢٢١	١,٠٥٩,٣٣٧		التزامات ضريبية مؤجلة
٣٣١,٤٢٤	٣٣٢,٤٢٧	(٢٨)	مخصصات أخرى
٩٠٢,٩٦٥	١,٣٣٥,٧٤١		التزامات ضريبية جارية
١٥٤,٤٤٥,٥١٨	٢٠٤,٨٥٨,٩١٣		إجمالي الالتزامات
			حقوق الملكية
٥,٦٧٧,٥٠٩	٥,٦٧٧,٥٠٩	(٢٩)	رأس المال المدفوع
(٩,٨٩٢)	(٩,٨٩٢)	(٢٩)	أسهم خزينة
٥,٩٥٩,٢٩٩	١٠,١٧٨,٤٥١	(٣٠)	الاحتياطيات
١٤,٦٤٤,٣٤٣	٢٥,١٤٥,٢٢٠	(٣٠/و)	الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح السنة)
٢٦,٢٧١,٢٥٩	٤٠,٩٩١,٢٨٨		إجمالي حقوق الملكية العائد الى مساهمين البنك
٣٠١,١٦٤	٤٠٦,٢٥٤		الحقوق غير المسيطرة
٢٦,٥٧٢,٤٢٣	٤١,٣٩٧,٥٤٢		إجمالي حقوق الملكية
١٨١,٠١٧,٩٤١	٢٤٦,٢٥٦,٤٥٥		إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

المحافظ
عبد الحميد محمد أبو موسى

رئيس القطاع المالي
محمد على عمر

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المجمعة .
- تقرير مراقبي الحسابات (مرفق).

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل المجمعة عن السنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م الموافق ٣٠ جماد الآخر ١٤٤٦ هـ

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م	إيضاح رقم	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري		
١٦,٢٦٧,٨١٦	٢٣,٨٩٦,٩٤٦	(٦)	عائد مشاركات ومراجعات ومضاربات والإيرادات المشابهة
(١٠,٥١٧,٩٥١)	(١٤,٦٠٩,٦١٦)	(٦)	تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة
٤,٥١٧,٠٣٨	٦,٢٥٢,٨٢٨	(٦)	المبيعات
(٣,٣٦٣,٠٤٦)	(٤,٤٢٣,٨٧١)	(٦)	تكلفة المبيعات
٦,٩٠٣,٨٥٧	١١,١١٦,٢٨٧	(٦)	صافي الدخل من العائد
٥٥٦,٠٣١	٥٩٦,٩٩٥	(٧)	إيرادات الأتعاب والعمولات
٢٣٣,٨٢٩	٢٩٤,٧٤٩	(٨)	توزيعات الأرباح
٨١,٨٣٧	٢٧٦,٣١٩	(٩)	صافي دخل المتاجرة
٨٦,٩٧٧	١١٦,١٢٦	(١٠/٢٠)	أرباح الاستثمارات المالية
(٦٨٩,٠٦٩)	(٣٠٩,٣٦١)	(١٠)	(عبء) الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف والاستثمار
(٢,٣١٧,١٠٨)	(٣,٠١٠,٨٥١)	(١١)	مصروفات إدارية
(٢٣٤,١٢٩)	(٣٠٥,٢٣٥)		الزكاة المستحقة شرعا
١,٦١٤,٩٢٦	٥,٩٥٦,٧١٦	(١٢)	إيرادات تشغيل أخرى
٦,٢٣٧,١٥١	١٤,٧٣١,٧٤٥		الربح قبل ضرائب الدخل
(١,٧٣٣,٧٢٠)	(٢,١٥٨,١٥٤)	(١٣)	(مصروفات) ضرائب الدخل
٤,٥٠٣,٤٣١	١٢,٥٧٣,٥٩١		صافي الأرباح من العمليات المستمرة
(٢,١٦٥)	-		صافي الخسائر من العمليات الغير مستمرة
٤,٥٠١,٢٦٦	١٢,٥٧٣,٥٩١		صافي أرباح السنة قبل الحقوق غير المسيطرة
(٧١,٩٥١)	(١٣٢,٥٥١)		الحقوق غير المسيطرة
٤,٤٢٩,٣١٥	١٢,٤٤١,٠٤٠		صافي أرباح السنة بعد الحقوق غير المسيطرة
٦,٨٨٦	١٩,٩٠٤	(١٤)	نصيب السهم في الربح (جنيه)

المحافظ
عبد الحميد محمد أبو موسى

رئيس القطاع المالي
محمد على عمر

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المجمعة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل الشامل المجمعة عن السنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م الموافق ٣٠ جماد الآخر ١٤٤٦ هـ

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م
بالآلاف جنيه مصرى بالآلاف جنيه مصرى

صافي أرباح السنة من واقع قائمة الدخل ١٢,٤٤١,٠٤٠ ٤,٤٢٩,٣١٥

بنود لا يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر

صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات في أدوات حقوق الملكية
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ٣,٧٠٦,٢٣٠ ٧١,٩١٢

بنود قد يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر

صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات في أدوات دين بالقيمة
العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ٥٣,٠٢٣ ٨٥,٨٢٠

التغير في الخسائر الأنتمائية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة
من خلال الدخل الشامل الآخر ٤٨,٨٨١ ٢٤,٢٠٣

اجمالى بنود الدخل الشامل الآخر للسنة ٣,٨٠٨,١٣٤ ١٨١,٩٣٥

اجمالى الدخل الشامل للسنة ١٦,٢٤٩,١٧٤ ٤,٦١١,٢٥٠

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المجمعة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة عن السنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ الموافق ٣٠ جماد الآخر ١٤٤٦ هـ

الإجمالي	الحقوق غير المبسوطة	إجمالي حقوق الملكية	أسهم الخزينة	الأرباح المحتجزة و صافي أرباح السنة	الاحتياطيات	رأس المال المدفوع	إيضاح
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	رقم
٢٦,٥٧٢,٤٢٣	٣٠١,١٦٤	٢٦,٢٧١,٢٥٩	(٩,٨٩٢)	١٤,٦٤٤,٣٤٣	٥,٩٥٩,٢٩٩	٥,٦٧٧,٥٠٩	الأرصدة في ١ يناير ٢٠٢٤
٣,٨٣٦,٢٩٢	-	٣,٨٣٦,٢٩٢	-	٢٨,١٥٨	٣,٨٠٨,١٣٤	-	صافي التغير في الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(١,٥٨٤,٧٦٤)	(٢٧,٤٦١)	(١,٥٥٧,٣٠٣)	-	(١,٥٥٧,٣٠٣)	-	-	توزيعات أرباح
-	-	-	-	٣,٤٢٥	(٣٤٢٥)	-	المحول من احتياطي المخاطر البنكية عن أصول الت ملكيتها للبنك
-	-	-	-	(٤٠٤,٧١١)	٤٠٤,٧١١	-	المحول إلى احتياطي قانوني (عام)
-	-	-	-	(٩,٧٣٢)	٩,٧٣٢	-	المحول إلى احتياطي رأسمالي
١٢,٥٧٣,٥٩١	١٣٢,٥٥١	١٢,٤٤١,٠٤٠	-	١٢,٤٤١,٠٤٠	-	-	صافي أرباح السنة
٤٦,٣٩٧,٥٤٢	٤٠٦,٢٥٤	٤٠,٩٩١,٢٨٨	(٩,٨٩٢)	٢٥,١٤٥,٢٢٠	١٠,١٧٨,٤٥١	٥,٦٧٧,٥٠٩	الأرصدة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
٢٣,٣١٦,٣٠١	٢٨٦,١٧٣	٢٣,٠٣٠,١٢٨	(٩,٨٩٢)	١٢,٠٢١,٤٨٦	٥,٣٤١,٠٣٥	٥,٦٧٧,٥٠٩	الأرصدة في ١ يناير ٢٠٢٣
٣١٦,٦٨٥	-	٣١٦,٦٨٥	-	١٣٤,٧٥٠	١٨١,٩٢٥	-	صافي التغير في الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(١,٥٦١,٨٢٩)	(٥٦,٩٦٠)	(١,٥٠٤,٨٦٩)	-	(١,٥٠٤,٨٦٩)	-	-	توزيعات أرباح
-	-	-	-	١٦,٨٧٧	(١٦,٨٧٧)	-	المحول من احتياطي المخاطر البنكية عن أصول الت ملكيتها للبنك
-	-	-	-	(٤٤٦,٨٧٠)	٤٤٦,٨٧٠	-	المحول إلى احتياطي قانوني (عام)
-	-	-	-	(٦,٣٤٦)	٦,٣٤٦	-	المحول إلى احتياطي رأسمالي
٤,٥٠١,٢٦٦	٧١,٩٥١	٤,٤٢٩,٣١٥	-	٤,٤٢٩,٣١٥	-	-	صافي أرباح السنة
٢٦,٥٧٢,٤٢٣	٣٠١,١٦٤	٢٦,٢٧١,٢٥٩	(٩,٨٩٢)	١٤,٦٤٤,٣٤٣	٥,٩٥٩,٢٩٩	٥,٦٧٧,٥٠٩	الأرصدة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المجمعة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التدفقات النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م الموافق ٣٠ جماد الآخر ١٤٤٦ هـ

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م بالآلاف جنيه مصري	إيضاح رقم	
٦,٢٣٧,١٥١	١٤,٧٣١,٧٤٥		التدفقات النقدية في أنشطة التشغيل
			صافي الأرباح قبل ضرائب الدخل
٣٥٠,٨٣٨	٤٥٥,٤٩٥	(١١)	تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :
٦٤٣,٣٧١	٦٦٣,٦٦٧		إهلاك أصول ثابتة واستثمارات عقارية وإستهلاك أصول غير ملموسة
٢,١٦٦	٥,٧٥١	(٢٨)	اضمحلال الأصول
٤٩,٩٩٤	٥,٦٩٧	(١٢)	فروق إعادة تقييم المخصصات الأخرى بالعملة الأجنبية
(٨٦,٩٧٧)	(١١٦,١٢٦)	(٢٠/هـ)	عبء مخصصات أخرى
(١٦,١٨٨)	(٩,٢٢١)		(أرباح) استثمارات مالية
(٢٣٣,٨٢٩)	(٢٩٤,٧٤٩)	(٨)	(أرباح) بيع أصول ثابتة
٦,٩٤٦,٥٢٦	١٥,٤٤٢,٢٥٩		توزيعات أرباح
			أرباح التشغيل قبل التغيرات في الأصول والالتزامات من أنشطة التشغيل
			صافي التغير في الأصول والالتزامات المتداولة
٣١١,٧٥٢	(٤,٨٥٤,٨٤٢)	(١٥)	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي
(١,٦٤٧,٧٩٤)	(٦,٠١٧,٧٦٣)	(٢٠/أج)	أوراق حكومية استحقاق أكثر من ٣ شهور
(١٩٨,٨٠٢)	(٢٩٠,٧٢٦)	(٢٠/ب)	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
(١,٠٣١,٧٢٦)	(٤٨٨,٨٦٧)	(١٧)	المخزون
(٢٣٧,٤٩١)	(٦٨,٠٩٠)	(١٨)	عملاء وأوراق قبض
(٦٥,٦١٠)	٦٥,٦٠٩	(١٩/أ)	مراجعات مع البنوك
(٥٩٢,٥٢٥)	(٢,١٢٧,٥٨٠)	(١٩/ب)	مشاركات و مراجعات و مضاريات مع العملاء
(٢,١٦٥)	-		صافي الخسائر من العمليات الغير مستمرة
(٢١٨,٩٣٣)	(١,٠٧٦,٧٣١)	(٢١)	أصول أخرى
١٤,٥٨٤,٨٨١	٣٣٣,٧٣٥	(٢٥)	أرصدة مستحقة للبنوك
٧١٩,٧٧١	٥٥٣,١١٦		التزامات ضريبية مؤجلة
٢٠٧,١٧٤	٤٣٩,٠٥١		موردون وأوراق دفع
٦,٧٢٠,٦٥٢	٤٦,٦٢٩,٦٤٠	(٢٦)	أوعية إخبارية وشهادات ادخار
(١,٦٤٠,٨٥٠)	(١,٧٢٥,٣٧٨)		ضرائب دخل مسددة
٩٠٤,٩٥٠	١,٧٧٩,٥٠٤	(٢٧)	إلتزامات أخرى
٢٤,٧٥٩,٨١٠	٤٨,٥٩٢,٩٣٧		صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل (١)
			التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(٦٢٥,٠٣٥)	(١,١٢٨,٣٣٠)	(٢٢, ٢٣)	(مدفوعات في) شراء أصول ثابتة و غير ملموسة
١٦,١٨٨	١٧,٦٩٠	(١٢)	متحصلات من إستيعادات أصول ثابتة
٢٣٣,٨٢٩	٢٩٤,٧٤٩	(٨)	توزيعات أرباح محققة
(١,٢٢٦,٥١٩)	(١,٨٦٢,٦٩٦)		مدفوعات مقابل اقتناء استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(١٣٣)	-		استثمارات عقارية
(٣٥,٨٤٥)	(١٠٣,٢٨٩)		التغير في استثمارات في شركات شقيقة
٤,١٥٨,٣٥٢	(١٢,٩٤٥,٨٢٨)		(مدفوعات مقابل اقتناء) متحصلات من استبعاد استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
٢,٥٢٠,٨٣٧	(١٥,٧٢٧,٧٠٤)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة الاستثمار (٢)
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(٤٦,٦٢٢)	٧١,٧٧٩		متحصلات من (مدفوعات في) قروض طويلة الأجل
(١,٤٤٩,٧٨٦)	(١,٣٨٤,٥١٢)		توزيعات الأرباح المدفوعة
١٤,٩٩١	١٠٥,٠٩٠		التغير في الحقوق غير المسيطرة
(١,٤٨١,٤١٧)	(١,٢٠٧,٦٤٣)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل (٣)
٢٥,٧٩٩,٢٣٠	٣١,٦٥٧,٥٩٠		صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال السنة
٣٥,٠٣٣,٥٧٣	٦٠,٨٣٢,٨٠٣		رصيد النقدية وما في حكمها - بداية السنة
٦٠,٨٣٢,٨٠٣	٩٢,٤٩٠,٣٩٣	(٣١)	رصيد النقدية وما في حكمها - نهاية السنة

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المجمعة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التدفقات النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية (تابع)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م الموافق ٣٠ جماد الآخر ١٤٤٦ هـ

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بالألف جنيه مصري	إيضاح رقم	وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي :
١٢,٦٧٦,٦٣٩	١٨,٣١٧,٦١٦	(١٥)	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
٤٦,٢٥١,٨٣٠	٧٩,٩٨٩,٣٤١	(١٦)	أرصدة لدى البنوك
٤٥,٣٢٧,١٣٨	٤٨,٤٧٨,٨٤٥	(٢٠)	أوراق حكومية أخرى قابلة للخصم لدى البنك المركزي المصري
(١٠,٨٦٠,٣٣٦)	(١٥,٧١٥,١٧٨)	(١٥)	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي
(٣٢,٥٦٢,٤٦٨)	(٣٨,٥٨٠,٢٣١)	(٢٠)	أوراق حكومية استحقاق (أكثر من ٣ شهور)
٦٠,٨٣٢,٨٠٣	٩٢,٤٩٠,٣٩٣	(٣١)	الإجمالي

- لم تتضمن قائمة التدفقات النقدية معاملات غير نقدية تشمل المبالغ التي تم الإفصاح عنها في إيضاح رقم ٢/٣١
- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المجمعة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

١ - معلومات عامة

يقدم بنك فيصل الإسلامي المصري خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال ٤٢ فرعاً ، ويوظف أكثر من ألف وسبعمائة موظفاً والمركز الرئيسي للبنك الكائن في ٣ شارع ٢٦ يوليو - القاهرة.

تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧م المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١م ولائحته التنفيذية في جمهورية مصر العربية ، والبنك مدرج في البورصة المصرية للأوراق المالية.

تم اعتماد القوائم المالية المجمعة للبنك من قبل مجلس الإدارة في ٢٧ فبراير ٢٠٢٥م.

نبذة عن المجموعة :

تمتلك مجموعة بنك فيصل الإسلامي المصري بصورة مباشرة وغير مباشرة عدد من المساهمات في بعض الشركات التابعة والشقيقة وبيانها كالتالي:

أ - الشركات التابعة :

حصة المجموعة	
٩٩,٩٩٤ %	فيصل للاستثمارات المالية
٩٩,٩٠ %	فيصل لتداول الأوراق المالية
٨٣,٢٢ %	صرافة بنك فيصل
٨٤,٤٧ %	القاهرة لصناعة مواد التعبئة والتغليف " كويك "
٦٩,٠٠ %	الأفق للاستثمار والتنمية الصناعية
٦٧,٩٨ %	الإسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية "فوديكو"
٦٥,٠٠ %	الطاقة للصناعات الالكترونية
٩٩,٩٩٩ %	الفيصل للاستثمارات والتسويق العقاري

ب - الشركات الشقيقة :

٤٠,٠٠ %	العربية لأعمال التطهير " أرايس "
٣٢,٧٥ %	المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات
٢٥,٢٤ %	جى اى جى مصر حياه تكافل
٢٥,٥١ %	أرضك للتنمية والاستثمار العقاري
٢٥,٠٠ %	العربية للوساطة في التأمين
٢٤,٣٠ %	مستشفى مصر الدولي

٢- ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة والتي يتم إتباعها بثبات إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك:

أ - أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

يتم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وكذا وفقاً لتعليمات إعداد القوائم المالية للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الأدوات المالية" الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م. وقد كان يتم إعداد القوائم المالية المجمعة للبنك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م باستخدام قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨م واعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩م وبناءً على صدور تعليمات البنك المركزي المصري لإعداد القوائم المالية للبنوك بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م فقد قامت الإدارة بتعديل بعض السياسات المحاسبية لتتماشى مع تلك التعليمات.

التجميع

١/ الشركات التابعة

هي الشركات التي يمتلكها البنك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للقدرة على التحكم في سياستها المالية والتشغيلية والقدرة على السيطرة عليها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت.

- الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي يمتلك البنك القدرة على التحكم في سياستها المالية التشغيلية، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان البنك القدرة على السيطرة المنشآت الأخرى.

- ويتم تجميع الشركات التابعة بالكامل من التاريخ الذي تنتقل فيه السيطرة إلى البنك كما يتم استبعادها من التجميع من التاريخ الذي تنتهي فيه السيطرة.

- يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمة وأدوات حقوق الملكية المصدرة والالتزامات المتكبدة أو المقبولة في تاريخ التبادل، مضافاً إليها أية تكاليف تعزى مباشرة لعملية الاقتناء، ويتم قياس الأصول المكتتاة القابلة للتحديد والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتسجل الزيادة في تكلفة الاقتناء البنك في صافي الأصول المكتتاة القابلة للتحديد على أنها شهرة، وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لصافي الأصول المكتتاة القابلة للتحديد للشركة المكتتاة، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل.

- عند التجميع يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات البنك واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً على وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول. ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضرورياً بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للبنك.

٢ / أ المعاملات مع أصحاب الحقوق غير المسيطرة

تعتبر مجموعة المعاملات مع أصحاب الحقوق غير المسيطرة على أنها معاملات مع أطراف خارج المجموعة. ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع إلى الحقوق غير المسيطرة وذلك في قائمة الدخل. وينتج عن عمليات الشراء من الحقوق غير المسيطرة شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المكتتاة والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة.

٣ / أ الشركات الشقيقة

هي الشركات التي يمتلكها البنك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و تمثل نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل الى حد السيطرة ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠٪ الى ٥٠٪ من حقوق التصويت.

يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء أو أدوات حقوق ملكية مصدرة أو التزامات تكبدها البنك أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتناة ، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى .

تتم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات شقيقة بالقوائم المالية المجمعة باستخدام طريقة حقوق الملكية. وفقاً لطريقة حقوق الملكية يتم إثبات الاستثمار في أي شركة شقيقة مبدئياً بالتكلفة، ثم يتم زيادة أو تخفيض رصيد الاستثمار لإثبات نصيب الشركة من أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها بعد الاقتناء، و يتم إثبات نصيب الشركة في أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها ضمن أرباح أو خسائر الشركة، و يتم خفض رصيد الاستثمار بقيمة توزيعات الأرباح التي يتم الحصول عليها من الشركة المستثمر .

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة ، وفقاً لهذه الطريقة ، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة ، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها .

ب- التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

ج - عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية المجمعة للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل للبنك .

د - المعاملات والأرصدة بالعملة الأجنبية

، وتمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملة الأخرى خلال السنة على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأخرى في نهاية السنة على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم بالبنود التالية :

- صافي دخل المتاجرة (بالنسبة للأصول والالتزامات بغرض المتاجرة) .
- إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى (بالنسبة لباقي البنود).
- بنود الدخل الشامل الآخر بحقوق الملكية بالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر .

يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية المصنفة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغيير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغيير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد التوظيفات والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغيير أسعار الصرف في بند

إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى ، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغيير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل) .
تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية
الدولار = ٨٣٨٨,٥٠ جم في نهاية ديسمبر ٢٠٢٤م والدولار = ٨٩٣١,٣٠ جم في نهاية ديسمبر ٢٠٢٣م.

و - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية مبنية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، التوظيفات مع العملاء (مشاركات ومراجعات ومضاربات مع العملاء)، وأصول مالية بالتكلفة المستهلكة ، وأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثمارات عند الاعتراف الأولي .

تصنيف الأصول المالية والالتزامات المالية :

يتم تصنيف الأصول المالية طبقاً لنموذج الأعمال الذي تدار به تلك الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

ويتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر :

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل بهدف الاحتفاظ بالأصول لتحقيق تدفقات نقدية تعاقدية .
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وعوائده على المبلغ الأصلي مستحق السداد.
- ويتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر فقط في حال استوفت الشرطين التاليين ولم تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:
- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يكون هدفه تحقق من خلال تحقيق التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية .
- ينشأ عن شرط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وعوائده على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

عند الاعتراف الأولي بالاستثمار في الأسهم غير المحتفظ بها للمتاجرة ، يجوز للبنك أن يختار بلا رجعة قياس التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر ، يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده.

يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. بالإضافة إلى ذلك عند الاعتراف الأولي يمكن للبنك أن يحدد بلا رجعة أصلاً مالياً يلبي المتطلبات التي سيتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في حال أن القيام بذلك سيلغي أو يخفف بشكل كبير حالة عدم التطابق المحاسبي التي قد تنشأ خلافاً لذلك.

تقييم نموذج العمل:

- يقوم البنك بإجراء تقييم هدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة ، تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:
- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وألية عمل تلك السياسات من الناحية العملية وخصوصا لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات العوائد التعاقدية أو مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول .
 - كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة البنك .
 - المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر .
 - عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل ومع ذلك لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءا من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للبنك لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لأنها غير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والعوائد:

لأغراض هذا التقييم يتم تعريف المبلغ الأصلي على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي يتم تعريف العائد على أنه المقابل المادي للقيمة الزمنية للنقد وللخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي تحت السداد خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف الائتمان الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.

في إطار تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الأصلي والعائد فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة وهذا يشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية قد تغير وقت ومبلغ التدفقات النقدية التعاقدية باعتبار أن ذلك لن يستوفي هذا الشرط.

٣ - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية مبنية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، التوظيفات للعملاء (مشاركات ومراجعات ومضاربات للعملاء)، واستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة ، واستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي .

١/٣ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية .

لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها ، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداء مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولي كأداة تقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
في جميع الأحوال لا يقوم البنك بإعادة تبويب أي أداة مالية نقلاً إلى مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- وتشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة والمشتقات المالية.
- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزء من محفظة أدوات مالية محددة تضم أصولاً و التزامات مالية أخرى يتم إدارتها معاً وتتسم بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.

٢/٣ مشاركات ومراحيات ومضاريات للعملاء

- تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :
- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير ، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
 - الأصول التي قام البنك بتبويبها على أنها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر عند الاعتراف الأولي بها.
 - الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

٣/٣ الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة

تمثل الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها ، ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الآخر إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة باستثناء حالات الضرورة .

٤/٣ الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر

تمثل الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم .

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :

يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة والاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.

يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف آخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية .

يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر وبالتكلفة المستهلكة للاستثمارات بالتكلفة المستهلكة .

بنك فيصل الإسلامى المصرى (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية . تم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها .

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوفر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة .

يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر الذي يسرى عليه تعريف - المديونيات (سندات) نقلاً عن مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر إلى مجموعة الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة - وذلك عندما تتوفر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق وتتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب ، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي :

- في حالة الأصل المالي المعاد تبويبه الذي له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح والخسائر على مدار العمر المتبقي للاستثمار بالتكلفة المستهلكة بطريقة العائد الفعلي ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العمر المتبقي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي ، وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر .

- في حالة الأصل المالي الذي ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه ، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر .

إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر العائد الفعلي للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر .

في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية ، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفترى للأصل في تاريخ التغير في التقدير .

- السياسة المالية المطبقة

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويستند التصنيف بشكل عام الى نموذج الاعمال الذي تدار به الاصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

١- الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في اصل مبلغ الاستثمار والعوائد.

البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في:

- وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية.
- أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة.
- أن تتم عملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار.

٢- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.

كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج. مبيعات مرتفعة من حيث الدورية والقيمة بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

٣- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نماذج أعمال أخرى تتضمن المتاجرة ، إدارة الاصول المالية على أساس القيمة العادلة ، تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع.

هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.

تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج.

وتتمثل خصائص نموذج الاعمال :

- هيكله مجموعه من الانشطة مصممه لاستخراج مخرجات محدده
- يمثل اطار كامل لنشاط محدد (مدخلات - أنشطة - مخرجات)
- يمكن ان يتضمن نموذج الاعمال الواحد نماذج اعمال فرعيه.

- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أوراق حكومية مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أوراق حكومية مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالي ضمن بند أوراق حكومية .

- أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة ، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة . ويتم الحصول على القيمة العادلة من أسعارها السوقية المعلنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة ، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات ، بحسب الأحوال . وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة ، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل إلى أسهم ، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر . ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة .

ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية ، وعلى طبيعة البند المغطى . ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلي :

* تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).

* تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تنسب إلى أصل أو التزام معترف به ، أو تنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية) .

* تغطيات صافي الاستثمار في عملات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار) .

ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة . ويقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية ، وكذلك أهداف إدارة الخطر والإستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة . ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى .

١- تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى . ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك إلى " صافي الدخل من العائد " ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية إلى " صافي دخل المتاجرة " . ويؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة إلى " صافي دخل المتاجرة " .

وإذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المستهلكة ، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار سنة حتى الاستحقاق . وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها .

٢- تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل " صافي دخل المتاجرة "

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية الى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات الى " صافي دخل المتاجرة " .
وعندما تستحق أو تباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية ، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها . أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها ، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور الى قائمة الدخل .

٣- تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار من تغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية ، بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية الى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية .

٤- المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن "صافي دخل المتاجرة" بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ويتم الاعتراف في قائمة الدخل "صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند " عائد المشاركات والمضاربات والمراجحات والإيرادات المشابهة " أو " تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة " بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها . ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية ، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة الى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي . وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وعند تصنيف التوظيفات (المشاركات والمراجحات والمضاربات) بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة يتم إيقاف إثبات العائد الخاص بها كإيراد .

- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة عمليات التوظيف أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالتوظيفات أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملًا للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على التوظيفات إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه التوظيفات وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على التوظيف ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك لعملية التوظيف يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط .

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج التوظيفات المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأية جزء من التمويل أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين آخرين .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر - مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت - وذلك عند استكمال المعاملة المعنية . ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداة الخدمة وكذا كافة الشروط الواردة بالفقرة (١٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (١١). ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار السنة التي يتم أداء الخدمة فيها .

- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها وذلك عندما يتم إعلان هذه الأرباح بواسطة الجمعية العامة للجهة المستثمر فيها.

- اضمحلال الأصول

اضمحلال قيمة الأصول المالية:

يطبق البنك منهجاً من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استناداً إلى التغير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها.

المرحلة الأولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً

تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الاعتراف الأولي والتي لا تنطوي على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي والتي تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبياً. بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً وتحسب العوائد على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الائتمان) خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي بها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة ، يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى الحياة لتلك الأصول ولكن يستمر احتساب العوائد على إجمالي القيمة الدفترية للأصول ، خساره الائتمان المتوقعة على مدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الإخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ القوائم المالية بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر إئتمان متوقعة على مدى الحياة.

- السياسة المالية

يقوم البنك بمراجعة كافة أصوله المالية فيما عدا الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال في قيمتها كما هو موضح أدناه.

يتم تصنيف الأصول المالية في تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى : الأصول المالية التي لم تشهد ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولي ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢ شهر.

- المرحلة الثانية : الأصول المالية التي شهدت ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو تاريخ قيد التوظيفات، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل.

- المرحلة الثالثة : الأصول المالية التي شهدت اضمحلالاً في قيمتها والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

يتم قياس خسائر الائتمانية وخسائر اضمحلال في القيمة المتعلقة بالأدوات المالية على النحو التالي:

• يتم تصنيف الاداة المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولي في المرحلة الأولى ويتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل ادارة مخاطر الائتمان بالبنك.

• اذا تم تحديد ان هناك زيادة جوهريه في خطر الائتمان منذ الاعتراف الاولى ، يتم نقل الاداة المالية الى المرحلة الثانية حيث لا يتم بعد اعتبارها مضمحلة في هذه المرحلة.

• في حالة وجود مؤشرات عن اضمحلال قيمة الاداة المالية فيتم نقلها للمرحلة الثالثة.

• يتم تصنيف الأصول المالية التي انشأها أو اقتناها البنك وتتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات البنك للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولي بالمرحلة الثانية مباشرة، وبالتالي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل.

- الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان:

يعتبر البنك أن الاداة المالية قد شهدت زيادة جوهريه في خطر الائتمان عند تحقق واحد أو أكثر مما يلي من المعايير الكمية والنوعية وكذلك العوامل المتعلقة بالتوقف عن السداد.

- المعايير الكمية:

عند زيادة احتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي للأداة من تاريخ المركز المالي مقارنة باحتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي المتوقع عند الاعتراف الأولي وذلك وفقاً لهيكل المخاطر المقبولة لدى البنك.

- المعايير النوعية:

تمويلات التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر

إذا واجه العميل واحداً أو أكثر من الأحداث التالية:

- تقدم العميل بطلب لتحويل السداد قصير الأجل الى طويل الأجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للعميل.

- تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب العميل.

- متأخرات سابقة متكررة خلال ال ١٢ شهراً السابقة.

- تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للعميل.

تمويلات المؤسسات والمشروعات المتوسطة :

- إذا كان العميل على قائمة المتابعة و/أو الأداة المالية واجهت واحدا أو أكثر من الأحداث التالية:
 - زيادة كبيرة بسعر العائد على الأصل المالي كنتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية.
 - تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المادية أو الاقتصادية التي يعمل فيها العميل.
 - طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه العميل
 - تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية .
 - تغييرات اقتصادية مستقبلية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للعميل
 - العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين / التمويلات التجارية.

التوقف عن السداد:

تدرج توظيفات و تسهيلات المؤسسات ، و المشروعات المتوسطة ، والصغيرة ، و متناهية الصغر ، و التجزئة المصرفية ضمن المرحلة الثانية إذا اكنت فترة عدم السداد تزيد عن (٦٠) يوم على الأكثر و نقل عن (٩٠) يوم ، (١٨٠) يوم لتوظيفات و تسهيلات الشركات الصغيرة و المتوسطة طبقا للكتاب الدوري الصادر من البنك المركزي المصري بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠٢١ بشأن التعديل المؤقت لمعاملة التوظيفات غير المنتظمة للشركات الصغيرة و المتوسطة بتعليمات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩) . علما بأن هذه المدة (٦٠ يوم) ستخفض بمعدل (١٠) ايام سنويا لتصبح (٣٠) يوما خلال (٣) سنوات من تاريخ التطبيق عام ٢٠١٩.

الترقى بين المراحل (١ ، ٢ ، ٣)

الترقى من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى:

لا يتم نقل الاصل المائي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى إلا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الأولى وسداد كامل المتأخرات من الأصل المالي والعوائد.

الترقى من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية:

لا يتم نقل الأصل المالي من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية الا بعد استيفاء كافة الشروط التالية:

- استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية.
- سداد ٢٥٪ من ارصدة الاصل المالي المستحقة بما في ذلك العوائد المستحقة المجنية / المهمشة،
- الانتظام في السداد لمدة ١٢ شهر .

- الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجاريه أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاء لديون ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة .

- الأصول غير الملموسة

١- الشهرة

تتمثل الشهرة الناتجة عن الاستحواذ على شركات تابعة أو دمجها في الزيادة في تكافة تجميع الاعمال عن حصة البنك في القيمة العادلة لأصول والتزامات المنشأة المستحوذ عليها بما في ذلك الالتزامات المحتملة

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

القابلة للتحديد التي تفي بشروط الاعتراف وذلك في تاريخ الاستحواذ ، ويتم اختبار الشهرة سنوياً على أن يتم الخصم على قائمة الدخل بقيمة استهلاك الشهرة بواقع ٢٠ % سنوياً أو بالاضمحلال في قيمتها أيهما أكبر .

٢- برامج الحساب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق البرامج بالإضافة الى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة . ويتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي الى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ، وتضاف الى تكلفة البرامج الأصلية . ويتم استهلاك تكلفة برامج الحساب الآلي المعترف بها كأصل على مدار السنة المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاثة سنوات .

- الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقر المركز الرئيسي والفروع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة . ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً ، حسبما يكون ملائماً ، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل الى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها . ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في السنة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى .

لا يتم إهلاك الأراضي ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل الى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي :

المباني والإنشاءات	٥٠ سنة
تحسينات عقارات مستأجرة	٥٠ سنة أو على فترة الإيجار إذا كانت أقل
أثاث مكاتب وخزائن	١٠ سنوات
آلات كاتبة وحاسبة وأجهزة تكيف	٥ سنوات
وسائل نقل	٥ سنوات
أجهزة الحاسب الآلي / نظم آلية متكاملة	٥ سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل مركز مالي ، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور الى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية . وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل .

- اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي - باستثناء الشهرة - ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً . ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد .

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ولغرض تقدير الاضمحلال يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

المالية التي وجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال الى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية

- الإيجارات

تعتبر كافة عقود للإيجار التي يكون البنك طرفاً فيها عقود أيجار تشغيلي ويتم معالجتها كما يلي :

١- الاستئجار

يتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب عقود الإيجار التشغيلي مخصصاً منه أية خصومات يتم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

٢- التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في المركز المالي وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار مخصصاً منه أية خصومات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

- النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء وتتضمن النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي والأرصدة لدى البنوك وأوراق حكومية .

- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالاً حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة .

ويتم رد المخصصات التي انتفي الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى . ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدرة الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثره بمعدل الضرائب الساري - الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية .

- عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لتمويلات أو حسابات جارية مدينة مقدمة لعملائه من جهات أخرى ، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك .

ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالي أيهما أعلى ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارة .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى .

- مزايا العاملين

بالنسبة لنظم الاشتراك المحدد فإنها عبارة عن لوائح معاشات يقوم البنك بموجبها بسداد اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة ولا يكون على البنك التزام قانوني أو حكمي لسداد مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن المشاة المتبقية لتلك الاشتراكات تحتفظ بأصول كافية لسداد مزايا العاملين الناتجة عن خدمتهم في الفترات الجارية والسابقة .

وبالنسبة لنظم الاشتراك المحدد يتم سداد اشتراكات الى لوائح تأمينية للمعاشات المقررة للعاملين بالقطاع الخاص على أساس تعاقد إجباري أو إختياري ولا ينشأ على البنك أى التزامات إضافية بخلاف الاشتراكات الواجب سدادها ، ويتم الاعتراف بالاشتراكات المستحقة لنظم الاشتراك المحدد ضمن مصروفات مزايا العاملين إذا قام العاملين بتقديم خدمة تعطيهم الحق في تلك الاشتراكات .

- ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة ، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببند حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي بالإضافة الى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة .

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً لأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي .

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه .

- التمويل

يتم الاعتراف بالتمويلات التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على التمويل ، ويقاس التمويل لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة التمويل باستخدام طريقة العائد الفعلي .

- رأس المال

١- تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب .

٢- توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في السنة التي تقرر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون .

- أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك .

- أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في العام الحالي .

١- إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة للأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعه من المخاطر مجتمعة معا ولذلك يهدف البنك إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد ولذا تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى. وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه ، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة .

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية ، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية بالإضافة إلى ذلك فإن إدارة المخاطر تعد مسؤولة عن لمراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل .

إستراتيجية إدارة المخاطر

تقوم حوكمة إدارة المخاطر بالبنك على ما يلي:

- ١- تدخل إداري قوي في جميع مستويات المؤسسة بدءا من مجلس الإدارة ووصولاً إلى إدارة فرق العمل الميداني المسؤولة عن التشغيل.
 - ٢- إطار عمل محكم للإجراءات الداخلية والمبادئ الإرشادية.
 - ٣- مراقبة مستمرة من قبل خطوط الأعمال والوظائف المعاونة وكذلك من جانب هيئة مستقلة للرقابة على المخاطر والالتزام بتنفيذ القواعد والإجراءات.
- وتعتبر لجان المخاطر والمراجعة داخل مجلس الإدارة مسؤولة بشكل أكثر خصوصية عن فحص مدى توافق إطار العمل الداخلي بغية رصد المخاطر ومدى الالتزام بالقواعد.

فئات المخاطر :

- أ- خطر الائتمان : (بما في ذلك خطر البلد) يمثل خطر الخسائر الناجمة عن عجز عملاء البنك أو الجهات السيادية من مصدرى الأوراق المالية أو غيرهم من الأطراف عن الوفاء بالتزاماتهم المالية . وتتضمن أيضا مخاطر الائتمان مخاطر إحلال عقد محل عقد) خطر الاستبدال (المرتبطة بمعاملات السوق . كما قد يرتفع خطر الائتمان أيضا بسبب وجود مخاطر التركيز والتي تنشأ إما نتيجة منح تسهيلات ائتمانية كبيرة لعملاء منفردين أو بسبب الائتمان الممنوح لمجموعات من العملاء تتسم بمعدلات إخفاق مرتفعة.
- ب- خطر السوق : يمثل خطر الخسائر الناجمة عن التغير في أسعار السوق وأسعار العائد .
- ج- خطر التشغيل : (ويشمل المخاطر القانونية ومخاطر الالتزام والمخاطر المحاسبية والبيئية ومخاطر السمعة الخ) ويمثل الخطر الناجم عن الخسائر أو الغش أو إصدار بيانات مالية ومحاسبية غير دقيقة بسبب عدم ملائمة الإجراءات والنظم الداخلية أو الإخلال بها أو بسبب خطأ بشري أو أحداث خارجية علاوة على ذلك يمكن أن يأخذ خطر التشغيل شكل مخاطر الالتزام التي يقصد بها خطر تعرض البنك لعقوبات قانونية أو إدارية أو تأديبية أو خسائر مالية بسبب عدم الالتزام بالقواعد واللوائح ذات الصلة.
- د- خطر أسعار العائد وأسعار الصرف المرتبطة بهيكل ميزانية البنك : يمثل المخاطر الناجمة عن الخسائر أو الانخفاض المتبقي في قيمة أصول البنك - سواء المدرجة بقائمة المركز المالي أو خارجها - والناشئة عن التغيرات في أسعار العائد أو أسعار الصرف . وتنشأ مخاطر أسعار العائد أو أسعار الصرف المرتبطة بهيكل ميزانية البنك عن الأنشطة التجارية البنكية ومعاملات المركز الرئيسي (معاملات على أدوات حقوق الملكية والاستثمارات وإصدارات السندات) .
- هـ - خطر السيولة : يمثل المخاطر التي تتعلق بعدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وقت استحقاقها .

ويقوم البنك بتخصيص موارد كبيرة لكي يتمكن من الاستمرار في تطبيق سياسة إدارة المخاطر على أنشطته ولكي يضمن التوافق التام بين إطار عمل إدارة المخاطر والمبادئ الأساسية التالية:

- الاستقلال التام لإدارة تقييم المخاطر عن أقسام التشغيل.
- تطبيق اتجاه ثابت لتقييم ورصد المخاطر في جميع أنحاء البنك.

وجدير بالذكر إن قسم المخاطر مستقل عن جميع كيانات البنك التشغيلية ويتبع مباشرة الإدارة العامة ويمثل دوره في المساهمة في تطوير وزيادة ربحية البنك عن طريق التأكد من أن إطار عمل إدارة المخاطر المعمول به هو إطار فعال وقوي ويعمل بالقسم فريق عمل متنوع ومتخصص في كيفية إدارة خطر الائتمان وخطر السوق من خلال آليات التشغيل.

وعلى وجه الخصوص فإن قسم المخاطر:

- يقوم بتوصيف واعتماد الأساليب المستخدمة لتحليل وتقييم واعتماد ومتابعة مخاطر الائتمان ومخاطر البلدان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل كما أنه يقوم بإجراء مراجعة دقيقة للاستراتيجيات التجارية في المجالات العالية الخطورة ويسعى بشكل دؤوب على تحسين التنبؤ بمثل هذه المخاطر وإدارتها.
- يساهم في إجراء تقييم مستقل عن طريق تحليل المعاملات التي تتضمن مخاطر ائتمان وعن طريق تقديم المشورة فيما يخص المعاملات التي يقترحها مديري المبيعات.
- يقوم بوضع إطار لكافة المخاطر التشغيلية للبنك.

ستقوم وحدة الأصول والالتزامات التابعة للإدارة المالية بتقييم وإدارة أنواع المخاطر الأخرى الأساسية وهي تحديدًا مخاطر عدم توفر السيولة اللازمة والمخاطر المرتبطة باختلال توازن هيكل الميزانية العمومية (نتيجة تغيرات أسعار العائد أو أسعار الصرف أو نتيجة عدم توافر سيولة كافية) وكذلك تمويل البنك طويل الأجل ، وإدارة متطلبات رأس المال وهيكل رأس المال .

تختص إدارة الشؤون القانونية الداخلية بالبنك بإدارة المخاطر القانونية بينما تختص إدارة الالتزام بإدارة مخاطر الالتزام .

ويعتبر قسم المخاطر مسؤولاً بشكل أساسي عن وضع منظومة فعالة للتعامل مع المخاطر وتحديد الأسس والسياسات اللازمة ، كما تشارك وحدة الأصول والالتزامات التابعة للإدارة المالية في هذه المسؤولية في بعض المجالات الخاصة .

وتتولى لجنة المخاطر بالبنك مهمة مراجعة ومناقشة الخطوات الأساسية لإدارة المخاطر البنكية الجوهرية وتجتمع ثلاثة أشهر على الأقل .

وأخيراً يقوم من فريق المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين بمراقبة مبادئ وإجراءات وبنية إدارة المخاطر بالبنك .

- خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، ويعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك ، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر ، ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة التمويل التي ينشأ عنها التمويلات والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين ، كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج المركز المالي مثل ارتباطات التمويلات ، وتتركز عمليات الإدارة والمراقبة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة التوظيف والاستثمار وإدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

- قياس خطر الائتمان

التوظيفات والتسهيلات للعملاء

- لقياس خطر الائتمان المتعلق بالتوظيفات والتسهيلات للعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :
- * احتمالات الإخفاق (التأخر) (Probability of default) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية .
 - * المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default) .
 - * خطر الإخفاق الافتراضي (Loss given default) .

وتتطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة The Expected Loss Model) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ ، الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ المركز المالي (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (إيضاح أ/٣) .

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء . وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول الى تصنيف الجدارة الملائم وقد تم تقسيم عملاء البنك الى أربع فئات للجدارة ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة ، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر .

فئات التصنيف الداخلي للبنك	
التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر على سبيل المثال بالنسبة للتمويل يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية والنسبة للارتباطات يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة الى المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سحبت حتى تاريخ التأخر إن حدث .

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر . ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكد يختلف ذلك بحسب نوع الدين وأولوية المطالبة ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى .

أدوات الدين وأذون الخزانة والإذون الأخرى

بالنسبة لأدوات الدين والأذون يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد أند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان ويتم النظر الى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل .

- سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركيز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول .

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل عميل أو مجموعة عملاء ، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية . ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك . ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى العميل / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي عميل بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالي ، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة . ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يومياً .

يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة العملاء والعملاء المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود التوظيف كلما كان ذلك مناسباً .

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر :

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان . ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة . ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة . ومن الأنواع الرئيسية لضمانات التوظيف والتسهيلات :

- * الرهن العقاري .
- * رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع .
- * رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان ولتخفيض خسارة الائتمان إلى الحد الأدنى يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد التمويلات أو التسهيلات .

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف التوظيف والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأدوات الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset-Backed Securities والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحظة من الأدوات المالية .

المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة على صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة . ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة . ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد التمويل الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق ولا يتم عادة الحصول على ضمانات في مقابل الخطر الائتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى .

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم .

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب . وتحمل عقود الضمانات المالية Guarantees and stand by letters of credit ذات خطر الائتمان المتعلق بالتوظيف . وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية Documentary and Commercial Letters of Credit التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من التمويل المباشر .

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح التوظيف أو الضمانات أو الاعتمادات المستندية ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل .

- سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة التمويل والاستثمار . وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالي لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير الى الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة ، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدّر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم في الجدارة الائتمانية ولأغراض قواعد البنك المركزي المصري .

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير الى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ ، واستناداً الى المؤشرات التالية التي حددها البنك :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه عميل التوظيف أو المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية التمويل مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس العميل أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسي لعميل التوظيف .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية بالصعوبات المالية لعميل التوظيف بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الائتمانية .

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ المركز المالي على أساس كل حالة على حدة ، ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة . ويشمل التقييم عادة الضمان القائم ، بما في ذلك إعادة تأكيد التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات .

ويتم تكوين مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

- نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة الى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح ١/ ، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري . ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعته المالي ومدى انتظامه في السداد .

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان ، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان ، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري . وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، يتم تجنب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين . ويعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويبين إيضاح (١/٢٨) الحركة على حساب احتياطي المخاطر البنكية العام خلال السنة المالية .

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان :

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	١٪	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	١٪	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	٢٪	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	٢٪	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	٣٪	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٥٪	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	٢٠٪	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	٥٠٪	٤	ديون غير منتظمة
١٠	ردينة	١٠٠٪	٤	ديون غير منتظمة

- الاستحواذ على الضمانات

قام البنك خلال السنة الحالية بالحصول على أصول بالاستحواذ على بعض الضمانات كما يلي :

طبيعة الأصل	القيمة الدفترية بالألف جنيه مصري
وحدات سكنية وإدارية وفيلات وأراضي	-
الإجمالي	-

يتم تبويب الأصول التي تم الاستحواذ عليها ضمن بند الأصول الأخرى بالمركز المالي ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك عملياً .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م

- تركيز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر عمليات التوظيف والاستثمار
القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر عمليات التوظيف والاستثمار للبنك بالقيمة الدفترية ، موزعة حسب القطاع الجغرافي في آخر السنة المالية الحالية وعند إعداد هذا الجدول تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقاً للمناطق المرتبطة بعملاء البنك :

(بالآلاف جنيه مصري)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م

الإجمالي	دول أخرى	دول الخليج العربي	أوروبا	جمهورية مصر العربية	
١٤,٥٢٩,٦٨٩	-	-	-	١٤,٥٢٩,٦٨٩	مشاركات ومراجعات ومضاربات مع العملاء
استثمارات مالية :					
٣٣,٦٥٨,٦٤٩	٣,٦١٤,١٤١	٢,٢٦١,٦٥٢	٢,٣١٠,٦٠١	٢٥,٤٧٢,٢٥٥	- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٧٥٣,٩٨١	-	٢٢٩,٦٩٨	-	٥٢٤,٢٨٣	- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٨٤,٤١٢,٣٨١	٤٠٧,٦٣٤	٥,٤٧٤,٠٤٨	-	٧٨,٥٣٠,٦٩٩	- بالتكلفة المستهلكة
٦,٩٣٣,٢٩٢	-	٤٩,٩١٧	-	٦,٨٨٣,٣٧٥	أصول أخرى
<u>١٤٠,٢٨٧,٩٩٢</u>	<u>٤,٠٢١,٧٧٥</u>	<u>٨,٠١٥,٣١٥</u>	<u>٢,٣١٠,٦٠١</u>	<u>١٢٥,٩٤٠,٣٠١</u>	الإجمالي في نهاية السنة
<u>١١٥,٧٣٠,٦٥١</u>	<u>١,٧٩٩,١٧٦</u>	<u>٤,٦٩٧,٨٣٣</u>	<u>١,٤٤٦,٣٢٥</u>	<u>١٠٧,٧٨٧,٣١٧</u>	الإجمالي في نهاية سنة المقارنة

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م

٩/ قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر عمليات التوظيف والاستثمار للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م								(بالآلاف جنيه مصري)
مؤسسات مالية	مؤسسات صناعية	نشاط عقاري	بيع الجملة وتجارة التجزئة	قطاع حكومي	أنشطة أخرى	أفراد	الإجمالي	
٤٨٩,٥٩٠	٥,٤٣٦,٩٣٩	١,١٥٦,٠٩٤	١,٥٢٣,٠٠٢	-	٢,٨٣٩,٤٢٧	٣,٠٨٤,٦٣٧	١٤,٥٢٩,٦٨٩	مشاركات ومراجبات ومضاربات مع العملاء
								استثمارات مالية :
١,٦٠١,٧٠٠	٢,٩٤٩,٥٣٧	٢,٧٧٩,٣٩٤	٩٨٦,٨٦٨	١٩,٥٥١,١٩٩	٥,٧٨٩,٩٥١	-	٣٣,٦٥٨,٦٤٩	- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
-	-	-	-	-	٧٥٣,٩٨١	-	٧٥٣,٩٨١	- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
-	-	-	-	-	٨٣,٨٥٥,٦٩٠	٥٥٦,٦٩١	٨٤,٤١٢,٣٨١	- بالتكلفة المستهلكة
٤,٦٣٢,٨٦٧	-	٢,٣٠٠,٤٢٥	-	-	-	-	٦,٩٣٣,٢٩٢	أصول أخرى
٦,٧٢٤,١٥٧	٨,٣٨٦,٤٧٦	٦,٢٣٥,٩١٣	٢,٥٠٩,٨٧٠	١٠٣,٤٠٦,٨٨٩	٩,٩٤٠,٠٥٠	٣,٠٨٤,٦٣٧	١٤,٠٢٨٧,٩٩٢	الإجمالي في نهاية السنة
٦,٧٦٥,٢٥١	٤,٦٤٧,٧٦١	٥,٥٩٩,٨٤٩	١,٥٥٠,٧١٤	٨٨,٤٥٨,٣٣٥	٥,٦٦٦,٨٣٢	٣,٠٤١,٩٠٩	١١٥,٧٣٠,٦٥١	الإجمالي في نهاية سنة المقارنة

- خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق . وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملية ومنتجات حقوق الملكية ، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية . ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق الى محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة

- خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية . وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية السنة المالية ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها :

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م						(بآلاف جنيه مصري)
الأصول المالية	جنيه مصري	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	عملات أخرى	الإجمالي
نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية	٦,٦٨٢,١٣٨	١١,٢٥٧,٤٥١	٢٠٧,٠١٣	٥٩,٥٤١	١١١,٤٧٣	١٨,٣١٧,٦١٦
أرصدة لدى البنوك	١٧,٣٦٥,٨٤٣	٥٥,٤٩٥,٦٤٤	٢,٢٨٢,٣٦٣	٤١٤,٨٢٥	٤,٤٣٠,٦٦٦	٧٩,٩٨٩,٣٤١
مشاركات و مرابحات ومضاربات مع العملاء	١١,٢٣٨,٧٩٨	٣,٠٨٤,٦٠٥	٢٠٦,٢٨٦	-	-	١٤,٥٢٩,٦٨٩
استثمارات مالية :						
بالبقية العائله من خلال الدخل الشامل	٢٠,١٨٣,٨٨٦	١١,٦٣٢,٢٤٠	١,٨٤٢,٥٢٣	-	-	٣٣,٦٥٨,٦٤٩
بالبقية العائله من خلال الارباح والخسائر	٥٢٤,٢٨٣	-	-	-	٢٢٩,٦٩٨	٧٥٣,٩٨١
بالتكلفه المستهلكه	٢٩,٨٧٠,١٣٠	٥٤,٥٤٢,٢٥١	-	-	-	٨٤,٤١٢,٣٨١
أصول مالية أخرى	٦,٦٦٢,١٨٤	٢٦٩,٨٥٣	(٢,٠١٣)	٣١١	٢,٩٥٧	٦,٩٣٣,٢٩٢
إجمالي الأصول المالية	٩٢,٥٢٧,٢٦٢	١٣٦,٢٨٢,٠٤٤	٤,٥٣٦,١٧٢	٤٧٤,٦٧٧	٤,٧٧٤,٧٩٤	٢٣٨,٥٩٤,٩٤٩
الالتزامات المالية	جنيه مصري	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	عملات أخرى	الإجمالي
أرصدة مستحقة للبنوك	١,٦٤٥,٢٢٤	١٤,١٧٢,٦٥٠	٧٩٥,٨٣٨	١٣	-	١٦,٦١٣,٧٢٥
الأوعية الادخارية	٧٥,٣٣٣,٦٦٣	٩٢,٨٦٢,١٥٩	٣,٤٤٦,١٨١	٤٧٥,٠٧٤	٤,٧١٤,٣٤٣	١٧٦,٨٣١,٤٢٠
التزامات مالية أخرى	٦,١٤١,٣٣٥	١,٢٧٩,١٢٢	٣٥,٠١٤	٥,٢٧٥	٤٩,٣٥٣	٧,٥١٠,٠٩٩
إجمالي الالتزامات المالية	٨٣,١٢٠,٢٢٢	١٠٨,٣١٣,٩٣١	٤,٢٧٧,٠٣٣	٤٨٠,٣٩٢	٤,٧٦٣,٦٩٦	٢٠٠,٩٥٥,٢٤٤
صافي المركز المالي	٩,٤٠٧,٠٤٠	٢٧,٩٦٨,١١٣	٢٥٩,١٣٩	(٥,٦٨٥)	١١,٠٩٨	٣٧,٦٣٩,٧٠٥
ارتباطات متعلقة بالتوظيف	٨١٩,٦٧٥	١,٥٢٧,١٨٧	١١,٥١٥	-	١,٦٧١	٢,٣٦٠,٠٤٨
في نهاية سنة المقارنة						
اجمالي الأصول المالية	٨٧,١٥٨,٧٧٣	٨٠,٨٢١,٩٠٩	٣,٥٩٦,٠٩٣	٢٧٤,٨٥٤	٢,٨٠٧,٤٩١	١٧٤,٦٥٩,١٢٠
اجمالي الالتزامات المالية	٧٩,٨٠٥,١٩١	٦٥,٦٨١,٦٢٣	٣,٤٧٨,٣٩٢	٢٧٤,٨٥١	٢,٧٩٩,٥١٧	١٥٢,٠٣٩,٥٧٤
صافي المركز المالي	٧,٣٥٣,٥٨٢	١٥,١٤٠,٢٨٦	١١٧,٧٠١	٣	٧,٩٧٤	٢٢,٦١٩,٥٤٦

مهام غرفة المعاملات الدولية (Dealing Room) :

- تقديم تقارير دورية عن حركة الأسواق المالية .
- تنفيذ توصيات لجنة الأصول والالتزامات التي تمت الموافقة عليها وعرض تقارير بمدى التقدم في تنفيذ تلك التوصيات .
- التنسيق مع وحدة إدارة الأصول والالتزامات فيما يتعلق بالتحوط الطبيعي ضد المخاطر التي قد تنشأ عن معاملات خاصة وبما يتفق مع السياسة والتوصيات المعتمدة للجنة إدارة الأصول والالتزامات .
- المسؤولية عن إدارة السيولة على المدى القصير .
- إعداد تقارير دورية بأى مستجدات عن موقف الأسواق وتوجيه النظر لأى اختناقات فى السيولة .
- إبلاغ وحدة إدارة الأصول والالتزامات بالاحتياجات التمويلية لمعالجة فجوة السيولة

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م

* منظومة إدارة مخاطر هيكل سعر العائد

يتم تحديد وقياس هذا الخطر بمعرفة وحدة الأصول والالتزامات (ALMU) التابعة لقطاع الخزانة بالبنك ويتم تقييم المخاطر وحدودها والإجراءات التصحيحية الواجب القيام بها بمعرفة لجنة الأصول والالتزامات (ALCO) برئاسة رئيس البنك وعضوية المديرين التنفيذيين والمدير المالي ومديرو الإدارات التجارية ومدير شبكة الفروع والسكرتير العام ورئيس غرفة المعاملات الدولية وتقوم غرفة المعاملات الدولية بتنفيذ الإجراءات الضرورية التي تقرها لجنة الأصول والالتزامات لتصحيح الفجوات من خلال التعامل في الأسواق المالية وتعد الغرفة تقاريرها بما حدث من تطور وعرضها على وحدة الأصول والالتزامات ولجنة الأصول والالتزامات.

* مهام لجنة إدارة الأصول والالتزامات (ALCO)

- البت في الحدود المقبولة لأغراض تحليل الحساسية.
- مراجعة الاقتراضات المستخدمة في تحديد وقياس المخاطر والتحقق من صحتها واعتمادها.
- استعراض مخاطر وفجوات أسعار العائد وموقف الحساسية بالبنك والواردة بتقارير وحدة إدارة الأصول والالتزامات (ALMU).
- تقييم وتعديل واعتماد التوصيات المقترحة لتعديل الفجوات -إن وجدت- بما يتفق مع الحدود السابق اعتمادها.

* مهام وحدة إدارة الأصول والالتزامات (ALMU)

- توثيق سياسة إدارة المخاطر كما تم إقرارها بمعرفة لجنة الأصول والالتزامات والحفاظ عليها.
- إعداد النماذج المستخدمة في تحديد وقياس المخاطر والعمل على تطويرها باستمرار.
- إعداد تقارير بالقيم المعرضة للخطر وتطور تلك القيم على مدار الزمن وعرض تلك التقارير على لجنة إدارة الأصول والالتزامات.
- تقديم توصيات لتعديل الفجوات بما يتفق مع الحدود السابق اعتمادها.
- متابعة تطبيق قرارات لجنة الأصول والالتزامات وإخطارها بمدى التقدم في تطبيق تلك القرارات.

- خطر تقلبات سعر العائد

يتعرض البنك لأثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة ، ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك.

هدف البنك من إدارة خطر أسعار العائد :

يهدف البنك إلى تخفيض درجة تعرضه لمخاطر هيكل أسعار العائد إلى أقصى حد ممكن مع مراعاة أن تكون قيمة المخاطر المتبقية الناجمة عن أسعار العائد في حدود مستوى الحساسية المعتمد من لجنة الأصول والالتزامات. ويعرف مستوى الحساسية بأنه التغير في صافي القيمة الحالية لمراكز أسعار العائد الثابتة المستقبلية للبنك مقابل كل زيادة قدرها ١ % بمنحنى سعر العائد وتتم المتابعة الجدية لمدى التزام البنك بالحدود المطبقة .

ويُلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذي يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس سعر تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الاستحقاق أيهما أقرب:

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها . ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات عمليات التوظيف .

إدارة مخاطر السيولة

- تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة الشئون المالية بالبنك ما يلي :
- * يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند منحها للعملاء ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف .
- * الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسيول التي من الممكن تسيلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية .
- * مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري .
- * إدارة التركز وبيان استحقاقات عمليات التوظيف .

هدف البنك من إدارة السيولة

يهدف البنك لتمويل أنشطته على أساس أفضل الأسعار الممكنة في ظل الظروف الطبيعية، ولضمان قدرته على الوفاء بالتزاماته في حالة حدوث أزمة . وسعياً نحو تحقيق هذه الغاية يتبنى البنك المبادئ الرئيسية التالية لإدارة السيولة :

- إدارة السيولة في المدى القصير وفقاً للإطار الرقابي.

- تنويع مصادر التمويل.

- الاحتفاظ بمجموعة من الأصول ذات سيولة عالية.

قياس ومتابعة هيكل مخاطر السيولة

يتلخص إطار إدارة السيولة بالبنك في العمليات التالية :

- التقييم المنتظم لهيكل سيولة البنك وتطوره على مدار الزمن.

- متابعة تنويع مصادر التمويل .

- تقييم البنك لاحتياجات التمويل على أساس التوقعات الواردة في الموازنة التقديرية بغرض التخطيط لحلول ملائمة للتمويل .

يتم تحديد فجوات السيولة المتوقعة عن طريق حصر البنود التي تظهر بقائمة المركز المالي البنك وخارجها حسب نوع عملة وأجل الاستحقاق المتبقية لتلك البنود وتحدد تواريخ استحقاق الأصول والالتزامات القائمة على أساس الشروط التعاقدية للمعاملات ونماذج أنماط سلوك العميل التاريخية (كما في حالة حسابات الاستثمار) وكذا الافتراضات التقليدية المتصلة ببعض بنود قائمة المركز المالي (كما في حالة حقوق المساهمين) .

ولأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .

وتقوم إدارة التوظيف المحلى أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل ، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات عمليات التوظيف ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الشئون المالية بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات ، والمناطق الجغرافية ، والمصادر ، والمنتجات والأجل .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

- إدارة رأس المال

- تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال ، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة الى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي فيما يلي :
- الالتزام بالمتطلبات القانونية والاحكام الشرعية لرأس المال في جمهورية مصر العربية وفي البلدان التي تعمل بها فروع البنك .
 - حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الاخرى التي تتعامل مع البنك .
 - الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط .

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعات لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي :

- الاحتفاظ بمبلغ ٥ مليار جنيه مصري حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع .
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٢,٥٠ % ، ويبلغ الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال بعد اضافة متطلبات الدعامة التحوطية والبنوك ذات الاهمية النظامية المحلية ١٢,٥٠ % وذلك من بداية يناير ٢٠١٩م .

يتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين :

الشريحة الأولى : وهي رأس المال الأساسي ، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) ، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام ، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة ، واجمالي رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بالميزانية .

وقد تم إدراج صافي الأرباح المرحلية في الشريحة الأولى وذلك طبقاً لقرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠١٧م .

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند ، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لرصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين و التسهيلات الائتمانية المطلوبة في المرحلة الأولى بما لا يزيد عن ١,٢٥ % من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر ، و التوظيفات / الودائع المساندة التي تزيد أجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠ % من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجالها) و ٤٥ % من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية من الاستثمارات المالية في الشركات التابعة والشقيقة .

ويراعى عند حساب إجمالي بسط معدل كفاية رأس المال ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد التمويلات - الودائع - المساندة عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ٢٠٠ % مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به مع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج قائمة المركز المالي بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م

تم إعداد معيار كفاية رأس المال طبقاً لمتطلبات بازل II بناءً على قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ والتي أصدرت في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢.

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية خلال السنتين الماضيتين

و يلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال في نهاية السنة المالية :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٥,٦٧٧,٥٠٩	٥,٦٧٧,٥٠٩	الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي والإضافي):
(٩,٨٩٢)	(٩,٨٩٢)	رأس المال المصدر والمدفوع
٢,٣٩٢,٩٢٣	٢,٨٠٧,٣٦٦	أسهم خزينة (-)
١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣	الاحتياطيات " قانونى (عام) & رأسمالى "
٩,١٩٦,٢٥٨	١١,٤٧٩,٩٩١	احتياطى مخاطر العام
٢,١٧٦,٧٥١	٦,٨٧٥,٨٣٦	الأرباح المحتجزة
٤,٩١٧	٥,٠٢٩	الأرباح السنوية
(١,٦٠٦,٧٨١)	(٣,٦٣٩,٣٦٥)	حقوق الأقلية
٣,٣٩٦,٨٥٩	٧,٢٠٤,٩٩٣	إجمالي الاستعدادات من رأس المال الأساسي المستمر Common Equity
٢١,٣٧٧,٦٩٧	٣٠,٥٥٠,٦٢٠	إجمالي رصيد بنود الدخل الشامل الآخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية
		إجمالي رأس المال الأساسي والإضافي
٧٦٠,٠٥٨	١,٢٠٨,٦٧٤	الشريحة الثانية (رأس المال المساند):
٤٤٦,٢١٣	١٩٦,٧٢٩	٤٥٪ من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية في الشركات التابعة والشقيقة
١,٢٠٦,٢٧١	١,٤٠٥,٤٠٣	رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين و التسهيلات الائتمانية المطلوبة في المرحلة الأولى
٢٢,٥٨٣,٩٦٨	٣١,٩٥٦,٠٢٣	إجمالي رأس المال المساند
		إجمالي القاعدة الرأسمالية بعد الاستعدادات (إجمالي رأس المال)
٩٨,١٠١,٨٩٩	١٤١,٨٦٣,٦٠٤	الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر:
% ٢٣,٠٢	% ٢٢,٥٣	إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل
		إجمالي القاعدة الرأسمالية / إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل

وافق البنك المركزي المصري في جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥ م على التعليمات الرقابية لقياس الخاصة بالرافعة المالية مع إلزام البنوك بالحد الأدنى لتلك النسبة (٣٪) على أساس ربع سنوى وذلك على النحو التالى :

كنسبة استرشادية من نهاية سبتمبر ٢٠١٥ م وحتى عام ٢٠١٧ م.

كنسبة ملزمة اعتباراً من عام ٢٠١٨ م .

كما أوجب عن الإفصاح عن النسبة ومكوناتها (بسطاً ومقاماً) بالقوائم المالية المنشورة أسوة بما يجرى عليه حالياً فيما يخص المعيار المعتمد على المخاطر (CAR) .

ويتكون بسط ومقام نسبة الرافعة المالية من الآتي :

مكونات البسط يتكون بسط النسبة من الشريحة الأولى لرأس المال (بعد الاستعدادات) المستخدمة في بسط معيار كفاية رأس المال المعتمد على المخاطر (CAR).

مكونات المقام يتكون مقام النسبة من كافة أصول البنك داخل وخارج الميزانية - وفقاً للقوائم المالية - وهو ما يطلق عليه "تعرضات البنك".

النسبة يجب ألا تقل نسبة الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية (بعد الاستعدادات) الى إجمالي تعرضات البنك عن (٣ ٪) .

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
ألف جنيه مصري

٢١,٣٧٧,٦٩٧	٣٠,٥٥٠,٦٢٠	أولاً : بسط النسبة
		الشريحة الأولى من رأس المال بعد الاستعدادات
١٧٥,٩٥٦,٥٠٢	٢٣٦,٩٤٨,٧٢١	ثانياً : مقام النسبة
٦,١٩٦,٤٨٩	٤,٥٨١,٨٥٧	إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية
١٨٢,١٥٢,٩٩١	٢٤١,٥٣٠,٥٧٨	التعرضات خارج الميزانية
% ١١,٧٤	% ١٢,٦٥	إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية
		نسبة الرافعة المالية ٪

التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة :

أ- خسائر الاضمحلال في مشاركات ومراجعات ومضاريات

يراجع البنك محفظة مشاركات ومراجعات ومضاريات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل ، ويقوم باستخدام الحكم الشخصي عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الاضمحلال في قائمة الدخل ، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير الى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة المراجعات وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى المراجعة الواحدة في تلك المحفظة ، وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير الى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من عملاء التوظيف على السداد للبنك ، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك . عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية ، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر عمليات التوظيف و الاستثمار في وجود أدلة موضوعية تشير الى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة . ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة .

ب- استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولا اتخاذ هذا القرار يقوم البنك بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات بالتكلفة المستهلكة ، وإذا أخفق البنك في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات بالتكلفة المستهلكة إلى الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر ، وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البند .

ج- القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب التقييم وعندما يتم استخدام هذه الأساليب مثل النماذج لتحديد القيمة العادلة يتم اختبارها ومراجعتها دوريا بواسطة أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بأعدادها . وتعتمد نتائج التقييم العادلة الى حد ما على الخبرة .

د- أدوات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة :

يتم قياس الأصول المالية المبوبة كأصول مالية بغرض المتاجرة بالقيمة العادلة مع إدراج فروق التغير في القيمة العادلة بقائمة الدخل ضمن بند " صافي الدخل من المتاجرة " كما يتم قياس أدوات الدين المبوبة كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة مع إدراج فروق التغير في القيمة العادلة ببند الدخل الشامل الآخر ضمن " احتياطي القيمة العادلة " وبالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية فيتم قياس الأسهم المقيدة ببورصة الأوراق المالية بالقيمة العادلة طبقا للأسعار المعلنة بالبورصة في تاريخ القوائم المالية " أما بالنسبة للأسهم غير المقيدة بالبورصة " فيما عدا الاستثمارات الاستراتيجية " فيتم تقييمها بإحدى الطرق الفنية المقبولة " طريقة التدفقات النقدية المخصومة ، طريقة مضاعفات القيمة " وإدراج فروق التقييم بقائمة الدخل الشامل ضمن " احتياطي القيمة العادلة " وبالنسبة للاستثمارات الاستراتيجية فتعتبر التكلفة أو القيمة الاسمية بمثابة القيمة العادلة لتلك الاستثمارات .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

يقوم مصرفنا بالعمل وفقاً للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة بناءً على مستويات المدخلات التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى الأول:

وتتمثل مدخلات المستوى الأول في الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لأصول أو التزامات مطابقة يستطيع البنك الوصول إليها في تاريخ القياس.

- المستوى الثاني:

وتتمثل مدخلات المستوى الثاني في كافة المدخلات بخلاف أسعار معن عنها ضمن المستوى الأول وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الالتزام بشكل مباشر أو غير مباشر.

- المستوى الثالث:

وتتمثل مدخلات المستوى الثالث في المدخلات غير الملحوظة للأصل أو الالتزام.

- تمويلات وتسهيلات مع العملاء

تظهر التمويلات والتسهيلات بالصافي بعد خصم مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة .

- أرصدة لدى البنوك

تظهر أرصدة لدى البنوك بالصافي بعد خصم مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة .

- أدوات دين بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات الدفعات وتواريخ الاستحقاق الثابتة أو القابلة للتحديد كأدوات دين بالتكلفة المستهلكة " ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية " .

- الأوعية الادخارية وشهادات الإيداع

تظهر الأوعية الادخارية وشهادات الإيداع بالتكلفة .

٥ - التحليل القطاعي

- التحليل القطاعي للأنشطة

يتضمن النشاط القطاعي العمليات التشغيلية والأصول المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية وإدارة المخاطر المحيطة بها والعائد المرتبط بهذا النشاط التي قد تختلف عن باقي الأنشطة الأخرى . ويتضمن التحليل القطاعي للعمليات وفقاً للأعمال المصرفية الواردة فيما يلي :

المؤسسات الكبيرة ، والمتوسطة والصغيرة

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والودائع والحسابات جارية مدينة عمليات التوظيف والاستثمار والمشتقات المالية .

الاستثمار

ويشمل أنشطة اندماج الشركات وشراء الاستثمارات وتمويل إعادة هيكلة الشركات والأدوات المالية .

الأفراد

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والإيداع والودائع والمرايحات الشخصية والمرايحات العقارية .

أنشطة أخرى

وتشمل الأعمال المصرفية الأخرى كإدارة الأموال .

وتتم المعاملات بين الأنشطة القطاعية وفقاً لدورة النشاط العادي للبنك وتتضمن الأصول والالتزامات الأصول والالتزامات التشغيلية كما تم عرضها في المركز المالي للبنك .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

٦ - صافي الدخل من العائد و المبيعات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالآلاف جنيه مصري	
		عائد عمليات مشاركات ومراجعات ومضاربات والإيرادات المشابهة والمبيعات:
		البنك المركزي المصري
		البنوك الأخرى
		العملاء
		المجموع
		عائد أدوات دين حكوميه
		عائد أدوات دين غير حكوميه
		إجمالي عائد عمليات مشاركات ومراجعات ومضاربات والإيرادات المشابهة المبيعات
		إجمالي عائد عمليات مشاركات ومراجعات ومضاربات والإيرادات المشابهة والمبيعات
		تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة وتكلفة المبيعات:
		البنوك
		العملاء
		إجمالي تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة
		تكلفة المبيعات
		إجمالي تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة وتكلفة المبيعات
		الصافي الدخل من العائد و المبيعات

٧ - إيرادات الأتعاب والعمولات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالآلاف جنيه مصري	
		الأتعاب والعمولات المرتبطة بعمليات التوظيف والاستثمار
		أتعاب خدمات تمويل المؤسسات
		أتعاب أعمال الأمانة والحفظ
		أتعاب أخرى
		الأجمالي

٨ - توزيعات الأرباح

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالآلاف جنيه مصري	
		بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
		بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
		الأجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

٩ - صافي دخل المتاجرة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالآلاف جنيه مصري	عمليات النقد الأجنبي
(٤٠,٥٨٠)	١٦٩,٧٧٨	أرباح (خسائر) التعامل في العملات الأجنبية
٥٢,٠٧٤	٣٤,٩٢١	أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية بغرض المتاجرة
٧٠,٣٤٣	٧١,٦٢٠	أرباح ادوات حقوق الملكية
٨١,٨٣٧	٢٧٦,٣١٩	الأجمالي

١٠ - (عبء) الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف والاستثمار

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالآلاف جنيه مصري	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
(٤,١٩٤)	٣,٠٣٥	أرصدة لدى البنوك
(٣,٣٧٤)	(١٦,٨٣٣)	ادوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
(٢٤,٢٠٣)	(٤٨,٨١٥)	ادوات دين بالتكلفة المستهلكة
(١٥٩,٣٦٦)	(٢٢٨,٩٣٤)	مشاركات ومراجبات ومضاربات مع العملاء
(٤٩٧,٠٧٠)	(١٨,٩٣٧)	مشاركات ومراجبات ومضاربات مع البنوك
(٨٦٢)	١,١٢٣	الأجمالي
(٦٨٩,٠٦٩)	(٣٠٩,٣٦١)	

١١ - مصروفات إدارية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالآلاف جنيه مصري	تكلفة العاملين
(١,٠٤٠,٥٥٩)	(١,٢٤٥,٧٧٦)	أجور ومرتبات
(٢٨,٧١١)	(٣٥,٢٧٩)	تأمينات اجتماعية
(١٨,٠٦٨)	(١٦,٩٢٨)	تكلفة المعاشات
(١٠,٨٧,٣٣٨)	(١,٢٩٧,٩٨٣)	تكلفة نظم الاشتراكات المحددة
(٣٥٠,٨٣٨)	(٤٥٥,٤٩٥)	إجمالي تكلفة العاملين
(٨٧٨,٩٣٢)	(١,٢٥٧,٣٧٣)	الإهلاك والإستهلاك
(٢,٣١٧,١٠٨)	(٣,٠١٠,٨٥١)	مصروفات إدارية أخرى
		الأجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م

١٢ - إيرادات تشغيل أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
١,٥١٠,١٥٨	٥,٨١٠,٤٧٣	أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملة الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة
١٦,١٨٨	٩,٢٢١	أرباح بيع ممتلكات ومعدات
(١,٧٣٥)	(٤,٠٩٣)	(مصرف) إيجار تشغيلي
١٤٠,٣٠٩	١٤٦,٨١٢	أخرى
(٤٩,٩٩٤)	(٥,٦٩٧)	(عبء) مخصصات أخرى
١,٦١٤,٩٢٦	٥,٩٥٦,٧١٦	الإجمالي

١٣ - (مصرفات) ضرائب الدخل

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	٣٠ ديسمبر ٢٠٢٤ م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
(١,٧٣٣,٧٢٠)	(٢,١٥٨,١٥٤)	ضرائب الدخل الحالية
(١,٩٨٤,٢٧٩)	(٢,٦٩٧,٢٥٠)	وتتمثل ضرائب الدخل الحالية في الآتي:
٢٥٠,٥٥٩	٥٣٩,٠٩٦	ضرائب دخل جارية
(١,٧٣٣,٧٢٠)	(٢,١٥٨,١٥٤)	إيرادات ضريبية مؤجلة
		الإجمالي

وفيما يلي الموقف الضريبي :

أولاً: ضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تمت التسوية النهائية مع المركز الضريبي لكبار الممولين وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠١٨ م.
- بالنسبة لعام ٢٠١٩ تمت المحاسبة والاتفاق مع المركز الضريبي لكبار الممولين، وجاري اجراء التسوية النهائية للحصول على مخالصة نهائية عن العام .
- بالنسبة للاعوام من ٢٠٢٠ م وحتى ٢٠٢٣ م: تم تقديم الاقرار الضريبي وسداد الضريبة المستحقة من واقعه في المواعيد المحددة قانوناً، ولم يتم الفحص حتى تاريخه .
- بالنسبة لعام ٢٠٢٤ م : جاري اعداد الاقرار الضريبي وسيتم تقديمه في المواعيد المحددة قانوناً.

ثانياً : ضريبة المرتبات والأجور

- تمت التسوية والاتفاق مع المركز الضريبي لكبار الممولين، وتم اجراء التسوية النهائية وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠٢٠ م.
- بالنسبة للفترة من ٢٠٢١/١/١ م حتى ٢٠٢٤/١٢/٣١ م تم توريد الضريبة الشهرية المستحقة في الموعد المحدد قانوناً، ولم يتم الفحص حتى تاريخه.

ثالثاً : ضريبة الدمغة

- تمت التسوية والاتفاق مع المركز الضريبي لكبار الممولين، و تم اجراء التسوية النهائية وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠٢٠ م.
- بالنسبة للفترة من ٢٠٢١/١/١ م وحتى ٢٠٢٤/١٢/٣١ م تم تقديم الإقرار الضريبي الربع سنوي في ميعاده وسداد الضريبة المستحقة من واقعه، ولم يتم الفحص حتى تاريخه .

رابعاً : الضريبة العقارية

- تم سداد جميع الضرائب المستحقة على فروع ومقرات البنك حتى عام ٢٠٢٤ م ، وذلك وفقاً للقانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ والمعمول به من ٢٠١٣/٧/١ م .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

بالنسبة لشركات للبنك

- أولاً: ضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية
يتم إعداد الإقرار الضريبي وسداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه في المواعيد المحددة قانوناً.
ثانياً : ضريبة كسب العمل
• يتم توريد الضريبة الشهرية المستحقة وتقديمها في المواعيد المحددة قانوناً.
ثالثاً : ضريبة الدمغة
• يتم إعداد الإقرار الضريبي وسداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه في المواعيد المحددة قانوناً.
رابعاً: الضريبة العقارية
• يتم إعداد الإقرار الضريبي وسداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه في المواعيد المحددة قانوناً.
خامساً : ضريبة المبيعات و القيمة المضافة
• يتم إعداد الإقرار الضريبي وسداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه في المواعيد المحددة قانوناً

١٤ - نصيب السهم في الربح

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالآلاف جنيه مصري	
٤,٤٢٩,٣١٥	١٢,٤٤١,٠٤٠	صافي أرباح السنة
(٢٢٠,٠٠٠)	(٣٠٠,٠٠٠)	حصة العاملين
(٢٦,٠٠٠)	(٥٠,٠٠٠)	مكافأة مجلس الإدارة
٤,١٨٣,٣١٥	١٢,٠٩١,٠٤٠	
٦٠٧,٤٧١	٦٠٧,٤٧١	المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة
٦,٨٨٦	١٩,٩٠٤	نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه)

١٥ - نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالآلاف جنيه مصري	
١,٨١٦,٣٠٣	٢,٦٠٢,٤٣٨	نقدية
١٠,٩٠١,٧٠٧	١٥,٧٧٤,٤٥٢	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي
(٤١,٣٧١)	(٥٩,٢٧٤)	يخصم:
١٢,٦٧٦,٦٣٩	١٨,٣١٧,٦١٦	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والايرادات المقدمة
٧,٠٥٦,٤٤٣	٨,٤١٩,٨١٢	الأجمالي
٥,٦٢٠,١٩٦	٩,٨٩٧,٨٠٤	أرصدة بدون عائد
١٢,٦٧٦,٦٣٩	١٨,٣١٧,٦١٦	أرصدة ذات عائد
		الأجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م

١٦ - أرصدة لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٩٩٨,٤٩٠	١,٩٣٢,٩٦٨	حسابات جارية
٤٥,٣٨٤,٦٢١	٧٨,٣٥٢,٧٤١	ودائع (مضاربات)
(١٢٤,٣٠٣)	(٢٦٦,٧٣٤)	يخصم : الإيرادات المقدمة
(٦,٩٧٨)	(٢٩,٦٣٤)	يخصم : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
٤٦,٢٥١,٨٣٠	٧٩,٩٨٩,٣٤١	الإجمالي
٤,٩٧٠,٩٣٩	١٤,٥١١,١٧٧	البنك المركزي بخلاف نسبة الإحتياطي الإلزامي
٣٤,٥٧٥,٥١٣	٥٧,٣٠٢,٠٣١	بنوك محلية
٦,٧٠٥,٣٧٨	٨,١٧٦,١٣٣	بنوك خارجية
٤٦,٢٥١,٨٣٠	٧٩,٩٨٩,٣٤١	الإجمالي
٣١٢,٩٠٤	٢٤٥,٢٦٦	أرصدة بدون عائد
٤٥,٩٣٨,٩٢٦	٧٩,٧٤٤,٠٧٥	أرصدة ذات عائد
٤٦,٢٥١,٨٣٠	٧٩,٩٨٩,٣٤١	الإجمالي
٤٥,٩٣٨,٩٤٦	٧٩,٧٤٤,٠٩٩	أرصدة متداولة
٣١٢,٨٨٤	٢٤٥,٢٤٢	أرصدة غير متداولة
٤٦,٢٥١,٨٣٠	٧٩,٩٨٩,٣٤١	الأجمالي

١٧ - مخزون

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٥٤٤,١٥٢	٦٥٩,٦٤٨	مخزون خامات
٤٠٧,٦٧٨	٧٣٦,٣٠٩	مخزون مستلزمات إنتاج وقطع غيار ووقود
٢٣٤,١٢٠	٣٢٤,٨٥٩	مخزون انتاج تام
٨٠٠,٠٠٠	٧٥٤,٠٠٠	مخزون عقارى
(١١,٣٤٩)	(١٤,١٠٦)	فروق تقييم ومخصص اضمحلال مخزون
١,٩٧٤,٦٠١	٢,٤٦٠,٧١٠	الإجمالي

١٨ - عملاء وأوراق قبض بالصفى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٣٨٠,٥٤٣	٣٥٠,٣١٨	عملاء
١٢١,٣٨٩	٩٦,٧٧١	أوراق قبض
٤٣٠,٤٢٧	٥٠٨,٠٤٧	شيكات برسم تحصيل
٤٢,٨٧٩	٨٨,١٩٢	عملاء ضمان كمبيالات معززة
٩٧٥,٢٣٨	١,٠٤٣,٣٢٨	الاجمالي
(٣٥,٤٩٨)	(٤٤,٥٣٨)	يخصم :
٩٣٩,٧٤٠	٩٩٨,٧٩٠	مخصص اضمحلال العملاء
		الصفافى

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م

١٩/أ- مشاركات ومراجعات ومضاريات مع البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٦٥,٦٠٩	-	إجمالي المشاركات و المضاريات والمراجعات مع البنوك
(٨٦١)	-	يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال
٦٤,٧٤٨	-	الإجمالي

يوضح الجدول التالي تصنيف المحفظة ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة :
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م (بالآلاف جنيه مصري) ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م

مرحلة (١)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	مرحلة (١)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
-	-	٦٥,٦٠٩	(٨٦١)
-	-	٦٥,٦٠٩	(٨٦١)
-	-	-	-
-	-	-	-

الإجمالي

١٩/ب - مشاركات ومراجعات ومضاريات مع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٥٧٨,٤٧٧	٦٩١,٨٤٨	تجزئة
٤٠٩,٦٧٩	٤٩٨,٥٤٥	سيارات
٢,٢٩٦,٧٤٦	٢,٣٨٢,٧٥٩	سلع معمرة و اخرى
٣,٢٨٤,٩٠٢	٣,٥٧٣,١٥٢	عقارية
		اجمالي (١)
١٠,٩١٦,٣٢٣	١٢,٧٨٣,٥٦٢	مؤسسات شاملا المراجعات الصغيرة للأنشطة الاقتصادية
٩٩٩,٣١٣	١,١٨٩,٤٩١	شركات كبيرة و متوسطة
٤,٠٨٠	١٠٢,٠٢٨	شركات صغيرة
١١,٩١٩,٧١٦	١٤,٠٧٥,٠٨١	شركات متناهية الصغر
١٥,٢٠٤,٦١٨	١٧,٦٤٨,٢٣٣	اجمالي (٢)
(١,٤٧٦,٦٨٠)	(١,٦٤٧,٢٣١)	اجمالي المشاركات و المضاريات و والمراجعات للعملاء (٢+١)
(١,٠٧٩,٥٩٢)	(١,٤٧١,٣١٣)	يخصم : الإيرادات المقدمة
١٢,٦٤٨,٣٤٦	١٤,٥٢٩,٦٨٩	يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال
		الإجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م

١٩/ب - مشاركات ومراجعات ومضاريات مع العملاء (تابع)

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للمشاركات والمراجعات والمضاريات مع العملاء وفقاً للأنواع :
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م (بالآلف جنيه مصري)

الاجمالي	مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر	افراد فقط	
١,٠٧٩,٥٩٢	١,٠٢٠,٣٦٥	٥٩,٢٢٧	الرصيد أول السنة
٧٨٤,٠٦١	٦٣٩,٠٩٨	١٤٤,٩٦٣	عبء الاضمحلال خلال السنة
(٢٨,٧٩٠)	(٢٨,٧٣٦)	(٥٤)	مبالغ تم إعدامها خلال السنة
(٧٦٥,١٢٤)	(٧٣١,٥٩٩)	(٣٣,٥٢٥)	مخصص انتفي الغرض منه
٤٠١,٥٧٤	٤٠١,٥٧٤	-	فروق ترجمة عملات أجنبية
<u>١,٤٧١,٣١٣</u>	<u>١,٣٠٠,٧٠٢</u>	<u>١٧٠,٦١١</u>	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م (بالآلف جنيه مصري)

الاجمالي	مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر	افراد فقط	
٥٩١,٥٣٣	٥٦١,٥٦٧	٢٩,٩٦٦	الرصيد أول السنة
٨٢٦,٨٦٠	٧٧٠,١٧٤	٥٦,٦٨٦	عبء الاضمحلال خلال السنة
(٤٢,٧٨٦)	(٤٢,٣٩٤)	(٣٩٢)	مبالغ تم إعدامها خلال السنة
(٣٢٦,١٣٩)	(٢٩٩,١٠٦)	(٢٧,٠٣٣)	مخصص انتفي الغرض منه
٣٠,١٢٤	٣٠,١٢٤	-	فروق ترجمة عملات أجنبية
<u>١,٠٧٩,٥٩٢</u>	<u>١,٠٢٠,٣٦٥</u>	<u>٥٩,٢٢٧</u>	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

٢٠ - استثمارات مالية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالآلاف جنيه مصري
٢٦,١٩٦,١٤٤	١٧,٥٠٠,٠٣٦
٣,٠٢٨,٨٩٥	٣,٣٧٧,٨١٠
١,١٣٥,٣١٧	١,٦٨٧,٩٣٧
٢,٩٥١,٢٥٨	٥,٤٢٢,٤١٩
٣,٣٩٢,٩٧٠	٥,٦٧٠,٤٤٧
٣٦,٧٠٤,٥٨٤	٣٣,٦٥٨,٦٤٩

٢٠/أ - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
أدوات دين مدرجة في سوق الأوراق المالية - بالقيمة العادلة :
أذون خزانة
أدوات دين أخرى
أدوات حقوق ملكية - بالقيمة العادلة :
- مدرجة في سوق الأوراق المالية
- غير مدرجة في سوق الأوراق المالية
وثائق صناديق استثمار :
- وثائق صناديق استثمار
إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (١)

٣٧٤,٨٩١	٧٥٢,٩٨٧
٨٨,٣٦٤	٩٩٤
٤٦٣,٢٥٥	٧٥٣,٩٨١

٢٠/ب - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
أدوات حقوق ملكية - بالقيمة العادلة :
- مدرجة في سوق الأوراق المالية
وثائق صناديق استثمار
إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (٢)

١٩,٧٧٨,٠٨٦	٣٢,٢٦٣,٥٩٠
(٤٩٠,٠٠٠)	(٩٥٩,٩٣٥)
(١٥٧,٠٩٢)	(٣٢٤,٨٤٦)
١٩,١٣٠,٩٩٤	٣٠,٩٧٨,٨٠٩

٢٠/ج - استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
أدوات دين :
- مدرجة في سوق الأوراق المالية
أذون الخزانة
عوائد لم تستحق بعد
مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
إجمالي (أ)

٤٠,٨٨٢,٠٣٣	٥٣,٩٢٧,٦٤٠
(١٦٥,٣٥٥)	(٤٩٤,٠٦٨)
٤٠,٧١٦,٦٧٨	٥٣,٤٣٣,٥٧٢
٥٩,٨٤٧,٦٧٢	٨٤,٤١٢,٣٨١
٩٧,٠١٥,٥١١	١١٨,٨٢٥,٠١١

- أدوات دين أخرى
- مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
إجمالي (ب)
إجمالي استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (أ + ب) (٣)
إجمالي استثمارات مالية (١ + ٢ + ٣)

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

٢٠ - استثمارات مالية (تابع)

وفيما يلي تحليل أذون خزانة بكل محفظة مالية :

وتتمثل أذون خزانة في محفظة الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
١٢,٢١٥,٢٦٢	٩,٥٥٧,٦٢٧	أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم
٦,٧٣٠,٧٠٢	٨,٥٩٨,٣٨١	أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم
٥,٨١١,١٦٠	١٩٤,٨١٧	أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم
٣,٦٧٥,٢٢٠	٣٧٠,٨٦٢	أذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوم
(٣٧,٧٩٤)	(٣٣,٧٨٧)	عمليات بيع اذون خزانة مع الالتزام باعادة الشراء
(٢,١٩٨,٤٠٦)	(١,١٨٧,٨٦٤)	عوائد لم تستحق بعد
٢٦,١٩٦,١٤٤	١٧,٥٠٠,٠٣٦	إجمالي

وتتمثل أذون خزانة في محفظة الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٥٦٢,٥٧٨	٣٤٠,٩٨٧	أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم
-	٣٠٠,٨٦٩	أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم
١٩,٢١٥,٥٠٨	٣١,٦٢١,٧٣٤	أذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوم
(٤٩٠,٠٠٠)	(٩٥٩,٩٣٥)	عوائد لم تستحق بعد
(١٥٧,٠٩٢)	(٣٢٤,٨٤٦)	مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
١٩,١٣٠,٩٩٤	٣٠,٩٧٨,٨٠٩	إجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م

٢٠/د - استثمارات في شركات شقيقة

- بلغت نسبة مساهمة البنك في الشركات الشقيقة كما يلي :

نسبة المساهمة	القيمة الدفترية	أرباح / (خسائر) الشركة	إيرادات الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	أصول الشركة	البلد مقر الشركة	
	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري		
٢٤,٣٠ %	٣١٣,٦٠٨	٢٦٦,٧١٩	١,٣٤٥,٨٧٠	٢٨٣,٠٥٢	١,٣٨٠,٦٤٦	مصر	مستشفى مصر الدولي
٣٢,٧٥ %	٢٢٥,٩١٨	٦٢,٧٣٣	٩٩,٩١٢	٢,٧٠٧,٦٠٤	٣,٦٦٤,٢٢٠	مصر	المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات
٢٥,٠٠ %	-	(١٩١)	٦	١,٦٣٥	٦٥٣	مصر	عربية للوساطة في التأمين
٤٠,٠٠ %	٢٤٩	٣	٨٨٣	١٠٥	٧٥٥	مصر	العربية لأعمال التطهير " أرايس "
٢٥,٢٤ %	٩٦,٤٤٣	٢٤,٧٣٧	٣٣,٣٠٤	٣,٠٥٠,٢٠٠	٣,٧٦٥,٦٣٩	مصر	جى اى جى مصر حياه تكافل
٢٥,٥١ %	١٨,٧١٤	(١٤,٨٣٠)	٦,٠٧١	٣,٦١٦,٨٥٧	٣,٣٥٧,٨٧٦	مصر	ارضك للتنمية و الاستثمار العقاري
	٦٥٤,٩٣٢						الإجمالي

نسبة المساهمة	القيمة الدفترية	أرباح / (خسائر) الشركة	إيرادات الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	أصول الشركة	البلد مقر الشركة	
	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري		
٢٤,٣٠ %	٢٥١,٩٩٧	٢٠٩,٢٩١	١,٠٧٧,٨١١	٢٥٠,٢٥١	١,١٣٨,٦٨٢	مصر	مستشفى مصر الدولي
٣٢,٧٥ %	٢٣٤,١٩٣	٥٥,٣٩٨	٧٦,٩٦٥	٢,٣١٥,٤٨٥	٣,١٢٢,٣٣٥	مصر	المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات
٢٥,٠٠ %	-	(١٩١)	٦	١,٦٣٥	٦٥٣	مصر	عربية للوساطة في التأمين
٤٠,٠٠ %	٦٤,٧٩٧	(١٦,١٠٢)	٢٣٣,٨٨٢	١,٧٩٢,٤٢٥	١,٧٨٨,٥٧٤	مصر	أشجار سبتى للتنمية والتطوير
٢٥,٥١ %	١٨,٧١٤	(١٤٩,٧٦٠)	٦,٠٣٤	٢,٦١٢,٤٩٣	٢,٤٧٤,٤٣٤	مصر	ارضك للتنمية و الاستثمار العقاري
٤٠,٠٠ %	٢٤٩	٧	٦١٢	١٠٢	٧٤٤	مصر	العربية لأعمال التطهير " أرايس "
٤٨,٥٧ %	٢,١٢٨	٦٠٥	٥,٨٠٩	٤,٢٩٦	٨,٥١٩	مصر	الجيزة للبيوت والصناعات الكيماوية
	٥٧٢,٠٧٨						الإجمالي

- تم إدراج الأرصدة من آخر قوائم مالية متاحة .

٢٠/هـ - أرباح الاستثمارات المالية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري
٨٦,٩٧٧	١١٢,٠٣٦
-	٤,٠٩٠
٨٦,٩٧٧	١١٦,١٢٦

أرباح بيع شركات تابعة و شقيقة
رد اضمحلال شركات تابعة و شقيقة

الإجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م

٢١ - أصول أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م بالألف جنيه مصري	
١,٦٢٩,٨٥٩	٢,١٧٦,٣٧٣	الإيرادات المستحقة
١٥٢,٤٣٦	٢٣٢,٩٢١	المصروفات المقدمة
١٢٩,١٣٤	٢٥٤,٨٣٤	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
٢,٠٣٦,٣٢٨	١,٨٩٠,٨٤٣	الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون *
٤١,٨٤١	٥٦,٥٥٧	التأمينات والعهد
٣٨	١٩	القرض الحسن
١,١٢٥,٩١٠	١,٥٨٦,٤٧٠	مشروعات تحت التنفيذ **
٧٤٩,١٣٠	٥٣٦,١٩٩	أخرى
١٣٧,٣٧٠	١٩٩,٠٧٦	مسدد تحت حساب الضرائب
٦,٠٠٢,٠٤٦	٦,٩٣٣,٢٩٢	الاجمالي

* تتمثل في وحدات سكنية وإدارية وأراضى تم الاستحواذ عليها مقابل تسوية مديونية بعض عملاء التوظيف ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك ممكناً ، ويتم إخطار البنك المركزى المصرى بموقف تلك الأصول في نهاية كل شهر وفقاً لمتطلبات المادة ٨٧ من القانون ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ م .

** فيما يلي مكونات بند مشروعات تحت التنفيذ :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م بالألف جنيه مصري	
١,٠١٦,٨٨٦	١,١٢٢,٦٠٤	فروع تحت التأسيس
١٠٩,٠٢٤	٤٦٣,٨٦٦	انفاق استثمارى
١,١٢٥,٩١٠	١,٥٨٦,٤٧٠	الاجمالي

٢٢ - أصول غير ملموسة (تتمثل في أنظمة آلية وبرامج حاسب ألي)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م بالألف جنيه مصري	
١٩٣,٣٩٧	٢٥٨,٩٠٧	صافي القيمة الدفترية اول السنة
١٩١,٧٩٠	٦٤٢,٧١٥	اضافات
(١٢٦,٢٨٠)	(٢٢٢,٤٦٨)	استهلاك
٢٥٨,٩٠٧	٦٧٩,١٥٤	صافي القيمة الدفترية آخر السنة

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

٢٣ - أصول ثابتة

الرصيد في ٢٠٢٣/٠١/١	أراضي وإنشاءات ومرافق	تحسينات أصول مستأجرة	آلات ومعدات	أخرى	الإجمالي
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري
الرصيد في ٢٠٢٣/٠١/١	١,٩٧٨,٦١٤	٣٣,٢٦١	١,١٢٩,٠٣٣	٥٢٦,٤٥١	٣,٦٦٧,٣٥٩
التكلفة	(٢٧١,٨٠٨)	(١١,١٩٤)	(٧٠٢,٨٧٢)	(٣٠٦,٥١١)	(١,٢٩٢,٣٨٥)
مجمع الإهلاك	١,٧٠٦,٨٠٦	٢٢,٠٦٧	٤٢٦,١٦١	٢١٩,٩٤٠	٢,٣٧٤,٩٧٤
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٣/٠١/١	١,٧٠٦,٨٠٦	٢٢,٠٦٧	٤٢٦,١٦١	٢١٩,٩٤٠	٢,٣٧٤,٩٧٤
الرصيد في ٢٠٢٣/٠١/١	١٤٥,٦٢٤	٤١,٣٤٨	١٧٥,٢١٨	٩٨,٢٨٣	٤٦٠,٤٧٣
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٣/٠١/١	(١٦,٩٤٦)	٥٧٧	(٣٨,٦٥٩)	(١,١٠٧)	(٥٦,١٣٥)
إضافات	(٣٠,١٩٩)	(٤,٧١١)	(١١٣,٤٧١)	(٧٥,٩٢٩)	(٢٢٤,٣١٠)
استيعادات	٦,٠٣٥	(٦٠٧)	٢٢,٢٧٦	١,٢٠٣	٢٨,٩٠٧
إهلاك السنة	١,٨١١,٣٢٠	٥٨,٦٧٤	٤٧١,٥٢٥	٢٤٢,٣٩٠	٢,٥٨٣,٩٠٩
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٣/١٢/٣١	٢,١٠٧,٢٩٢	٧٥,١٨٦	١,٢٦٥,٥٩٢	٦٢٣,٦٢٧	٤,٠٧١,٦٩٧
الرصيد في ٢٠٢٤/٠١/١	(٢٩٥,٩٧٢)	(١٦,٥١٢)	(٧٩٤,٠٦٧)	(٣٨١,٢٣٧)	(١,٤٨٧,٧٨٨)
مجمع الإهلاك	١,٨١١,٣٢٠	٥٨,٦٧٤	٤٧١,٥٢٥	٢٤٢,٣٩٠	٢,٥٨٣,٩٠٩
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/٠١/١	١,٨١١,٣٢٠	٥٨,٦٧٤	٤٧١,٥٢٥	٢٤٢,٣٩٠	٢,٥٨٣,٩٠٩
الرصيد في ٢٠٢٤/٠١/١	٦١,٢٢٠	١٨,٥٣٤	٣٠١,٣٧٥	١٠٧,٩٨٠	٤٨٩,١٠٩
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/٠١/١	(١,٣٢٣)	-	(٤,٣٢٩)	(٥,١٦٦)	(١٠,٨١٨)
إضافات	١٠,٣٥٣	٢,٣٠٧	٢١,٥١٤	١٤٢,٣٥٧	١٧٦,٥٣١
استيعادات	(٣٣,٠٤٥)	(٨,١٠٧)	(١١٥,٣٣٩)	(٧٦,٢٨٥)	(٢٣٢,٧٧٦)
تسويات تكلفة	٣٥٥	-	٤,٥٤٧	٤,٢٧٠	٩,١٧٢
إهلاك السنة	(١٠,٣٧٠)	(٢,٣١٦)	(٢١,٣٤٣)	(١٤٢,٥١٣)	(١٧٦,٥٤٢)
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/١٢/٣١	١,٨٣٨,٥١٠	٦٩,٠٩٢	٦٥٧,٩٥٠	٢٧٣,٠٣٣	٢,٨٣٨,٥٨٥
الرصيد في ٢٠٢٤/٠١/١	٢,١٧٧,٥٤٢	٩٦,٠٢٧	١,٥٨٤,١٥٢	٨٦٨,٧٩٨	٤,٧٢٦,٥١٩
التكلفة	(٣٣٩,٠٣٢)	(٢٦,٩٣٥)	(٩٢٦,٢٠٢)	(٥٩٥,٧٦٥)	(١,٨٨٧,٩٣٤)
مجمع الإهلاك	١,٨٣٨,٥١٠	٦٩,٠٩٢	٦٥٧,٩٥٠	٢٧٣,٠٣٣	٢,٨٣٨,٥٨٥
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/١٢/٣١	٢,١٧٧,٥٤٢	٩٦,٠٢٧	١,٥٨٤,١٥٢	٨٦٨,٧٩٨	٤,٧٢٦,٥١٩

٢٤ - إستثمارات عقارية

الرصيد في ٢٠٢٣/٠١/١	الأراضي	المباني	الأجمالي
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري
الرصيد في ٢٠٢٣/٠١/١	١٨,٤٠٠	١١,٣٠١	٢٩,٧٠١
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٣/٠١/١	-	١٣٣	١٣٣
إضافات	-	(٢٤٨)	(٢٤٨)
إهلاك السنة	١٨,٤٠٠	١١,١٨٦	٢٩,٥٨٦
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١٨,٤٠٠	١٢,٥١٢	٣٠,٩١٢
التكلفة	-	(١,٣٢٦)	(١,٣٢٦)
مجمع الإهلاك	١٨,٤٠٠	١١,١٨٦	٢٩,٥٨٦
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١٨,٤٠٠	١١,١٨٦	٢٩,٥٨٦
الرصيد في ٢٠٢٤/٠١/١	١٨,٤٠٠	١١,١٨٦	٢٩,٥٨٦
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/٠١/١	-	(٢٥١)	(٢٥١)
إهلاك السنة	١٨,٤٠٠	١٠,٩٣٥	٢٩,٣٣٥
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١٨,٤٠٠	١٠,٩٣٥	٢٩,٣٣٥
التكلفة	١٨,٤٠٠	١٢,٥١٢	٣٠,٩١٢
مجمع الإهلاك	-	(١,٥٧٧)	(١,٥٧٧)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١٨,٤٠٠	١٠,٩٣٥	٢٩,٣٣٥

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م

٢٥ - أرصدة مستحقة للبنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
١,٦١٨,٥٧٠	٢,٠١٣,٩٥٠	حسابات جارية
١٤,٦٦١,٤٢٠	١٤,٥٩٩,٧٧٥	ودائع
١٦,٢٧٩,٩٩٠	١٦,٦١٣,٧٢٥	الأجمالي
٢,٣٥٨,٩٥٦	٢,٨٩٦,٨٥٢	بنوك محلية
١٣,٩٢١,٠٣٤	١٣,٧١٦,٨٧٣	بنوك خارجية
١٦,٢٧٩,٩٩٠	١٦,٦١٣,٧٢٥	الأجمالي
٢٠٤,٧٧١	٢١١,٠٥٦	أرصدة بدون عائد
١٤,٦٦١,٤٢٠	١٤,٥٩٩,٧٧٥	أرصدة ذات عائد متغير
١,٤١٣,٧٩٩	١,٨٠٢,٨٩٤	أرصدة ذات عائد ثابت
١٦,٢٧٩,٩٩٠	١٦,٦١٣,٧٢٥	الأجمالي

٢٦ - الأوعية الادخارية و شهادات الادخار

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
١١,٤١٥,٩٢٩	١٥,٩٠٢,٧٧٤	حسابات تحت الطلب
٧١,٦٨١,٣٣٠	١١٢,١٣٠,٨١٢	حسابات لأجل وبإخطار
٤٥,٦٣٣,٢٩٤	٤٨,٥٠٨,١٤٢	شهادات ادخار
١,٤٧١,٢٢٧	٢٨٩,٦٩٢	الحسابات الأخرى *
١٣٠,٢٠١,٧٨٠	١٧٦,٨٣١,٤٢٠	الأجمالي
٤,٦٣٦,٧٥٢	٣,٩٨٨,٠٨٦	حسابات مؤسسات
١٢٥,٥٦٥,٠٢٨	١٧٢,٨٤٣,٣٣٤	حسابات أفراد
١٣٠,٢٠١,٧٨٠	١٧٦,٨٣١,٤٢٠	الأجمالي
١٢,٨٨٧,١٥٦	١٦,١٩٢,٤٦٦	أرصدة بدون عائد
١١٧,٣١٤,٦٢٤	١٦٠,٦٣٨,٩٥٤	أرصدة ذات عائد متغير
١٣٠,٢٠١,٧٨٠	١٧٦,٨٣١,٤٢٠	الأجمالي

* تتضمن الحسابات الأخرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م مبلغ -- ألف جنيه مقابل ٣,٠٨٩ ألف جنيه مصري في تاريخ المقارنة ، تمثل ضمان لارتباطات غير قابلة للإلغاء خاصة باعتمادات مستنديه - استيراد وتصدير والقيمة العادلة لتلك الودائع هي تقريبا قيمتها الحالية .

٢٧ - التزامات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٤,٣٤٦,٩٩٣	٥,٥٧٧,٠٠٨	عوائد مستحقة
٢١,٧١٨	٦٣,٤٣٤	مصروفات مستحقة
٢٣٤,١٢٩	٣٠٥,٢٣٥	الزكاة المستحقة شرعا
١٩٢,٠١٧	٣٦٤,٨٠٨	توزيعات مساهمين
٧٦٢,٩٤٧	١,١٩٩,٦١٤	ارصدة دائنة ودائنون مختلفون
٥,٥٥٧,٨٠٤	٧,٥١٠,٠٩٩	الأجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

٢٨ - مخصصات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٣١٠,٤٠٧	٣٣١,٤٢٤	الرصيد في أول السنة
٥٣٥	-	تعديل رصيد أول السنة
٣١٠,٩٤٢	٣٣١,٤٢٤	الرصيد بعد التعديل
٢,١٦٦	٥,٧٥١	فروق ترجمة عملات أجنبية
(٣٤,١٧٤)	(١٥,٣٢٨)	المستخدم خلال السنة
١٠٦,٤٢٩	٦٧,٧٠٨	المكون من المخصصات
(٥٣,٩٣٩)	(٥٧,١٢٨)	مخصصات انتفى الغرض منها
٣٣١,٤٢٤	٣٣٢,٤٢٧	الرصيد في آخر السنة

٢٩ - رأس المال المصدر والمدفوع وأسهم الخزينة

يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ٥,٦٧٧,٥٠٩ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بقيمة اسمية ١ دولار أمريكي للسهم وجميع الأسهم مسددة بالكامل .

عدد الأسهم	أسهم عادية	أسهم خزينة	الإجمالي
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري
٦٠٧,٤٧١,٤٥٠	٥,٦٧٧,٥٠٩	(٩,٨٩٢)	٥,٦٦٧,٦١٧
٦٠٧,٤٧١,٤٥٠	٥,٦٧٧,٥٠٩	(٩,٨٩٢)	٥,٦٦٧,٦١٧
الرصيد في أول السنة			
الرصيد في نهاية السنة			

- يبلغ رأس المال المرخص به مبلغ مليار دولار أمريكي .

- يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ٦٠٧,٥ مليون دولار أمريكي بما يعادل ٥,٧ مليار جنيه مصري موزعة على

٦٠٧,٤٧١,٤٥٠ سهم وجميع الأسهم عادية .

٣٠ - الاحتياطات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٢٠,٣٦٤	١٦,٩٣٩	احتياطي المخاطر البنكية العام (أ)
٢,٣٦١,٣٤٤	٢,٧٦٦,٠٥٥	احتياطي قانوني (عام) (ب)
٣١,٥٧٩	٤١,٣١١	احتياطي رأسمالي (ج)
٣,٣٩٦,٨٥٩	٧,٢٠٤,٩٩٣	احتياطي القيمة العادلة (د)
١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣	احتياطي المخاطر العام (هـ)
٥,٩٥٩,٢٩٩	١٠,١٧٨,٤٥١	إجمالي

أ- احتياطي المخاطر البنكية العام

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٣٧,٢٤١	٢٠,٣٦٤	الرصيد في أول السنة المالية
(١٦,٨٧٧)	(٣,٤٢٥)	المحول من احتياطي المخاطر البنكية عن أصول آلت ملكيتها للبنك الى الأرباح المحتجزة
٢٠,٣٦٤	١٦,٩٣٩	الرصيد في نهاية السنة المالية

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

٣٠ - الاحتياطات (تابع)

ب - احتياطي قانوني (عام)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري
١,٩١٤,٤٧٤	٢,٣٦١,٣٤٤
٤٤٦,٨٧٠	٤٠٤,٧١١
٢,٣٦١,٣٤٤	٢,٧٦٦,٠٥٥

الرصيد في أول السنة المالية
محول من أرباح السنة المالية السابقة إلى احتياطي قانوني (عام)
الرصيد في نهاية السنة المالية

ج - احتياطي رأسمالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري
٢٥,٢٣٣	٣١,٥٧٩
٦,٣٤٦	٩,٧٣٢
٣١,٥٧٩	٤١,٣١١

الرصيد في أول السنة المالية
محول من أرباح السنة المالية السابقة إلى احتياطي رأسمالي
الرصيد في نهاية السنة المالية

* يمثل أرباح بيع أصول ثابتة تم تحويلها للاحتياطي الرأسمالي قبل إجراء توزيعات الأرباح وتم تكوينه وفقاً للمادة ٤٠ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١م.

د - احتياطي القيمة العادلة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري
٣,٢١٤,٩٢٤	٣,٣٩٦,٨٥٩
١٥٧,٧٣٢	٣,٧٥٩,٢٥٣
٢٤,٢٠٣	٤٨,٨٨١
٣,٣٩٦,٨٥٩	٧,٢٠٤,٩٩٣

الرصيد في أول السنة المالية
التغير في القيمة العادلة خلال السنة
التغير في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين
الرصيد في نهاية السنة المالية

هـ - احتياطي المخاطر العام

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري
١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣
١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣

الرصيد في أول السنة المالية
الرصيد في نهاية السنة المالية

٣٠ و - الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح السنة)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري
١٢,٠٢١,٤٨٦	١٤,٦٤٤,٣٤٣
١٣٤,٧٥٠	٢٨,١٥٨
(١,٥٠٤,٨٦٩)	(١,٥٥٧,٣٠٣)
١٦,٨٧٧	٣,٤٢٥
(٤٤٦,٨٧٠)	(٤٠٤,٧١١)
(٦,٣٤٦)	(٩,٧٣٢)
٤,٤٢٩,٣١٥	١٢,٤٤١,٠٤٠
١٤,٦٤٤,٣٤٣	٢٥,١٤٥,٢٢٠

الرصيد في أول السنة
المحول من احتياطي القيمة العادلة للأرباح المحتجزة
توزيعات أرباح
المحول من احتياطي المخاطر البنكية عن أصول الت ملكيتها للبنك
محول إلى الاحتياطي القانوني
محول إلى الاحتياطي رأسمالي
صافي أرباح السنة

صافي أرباح السنة والأرباح المحتجزة *

* الأرباح المحتجزة تمثل الفائض المرحل من أرباح البنك سنوياً وحتى الآن .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

٣١- النقدية وما في حكمها

١/٣١- لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
١,٨١٦,٣٠٣	٢,٦٠٢,٤٣٨	نقدية
٤٦,٢٥١,٨٣٠	٧٩,٩٨٩,٣٤١	أرصدة لدى البنوك (أقل من ٣ شهور)
١٢,٧٦٤,٦٧٠	٩,٨٩٨,٦١٤	أذون خزانة (أقل من ٣ شهور)
٦٠,٨٣٢,٨٠٣	٩٢,٤٩٠,٣٩٣	الإجمالي

٢/٣١- لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية لم تتضمن قائمة التدفقات النقدية معاملات غير نقدية تتمثل فيما يلي:

أ- لم يشمل التغير في بند مرابحات ومشاركات للعملاء الحركة على أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون ببند أصول أخرى بمبلغ ١٤٥,٤٨٥ ألف جنيه مصري بالإضافة إلى ديون معدومة بمبلغ ٢٨,٧٩٠ ألف جنيه مصري للعملاء .

ب- لم يشمل التغير في بند استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر فروق التقييم والتي أدرجت ببند احتياطي القيمة العادلة بمبلغ ٣,٨٠٨,١٣٤ ألف جنيه مصري.

٣٢- التزامات عرضية وارتباطات
أ - مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م وتم تكوين مخصص لتلك القضايا وما تم تكوينه يمثل التزام قانوني نتج عن حدث في الماضي وأمكن تقديره بدرجة يعتمد عليها ومن المتوقع تحقق خسائر عنها وتحملت به نتائج أعمال البنك.

ب - ارتباطات رأسمالية

بلغت تعاقدات البنك عن ارتباطات رأسمالية ٨٠٥,٨١٥ ألف جنيه مصري عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م مقابل ٦٩٦,٤٩٨ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م متمثلة في ارتباطات عن تعاقدات أصول ثابتة وتوجد ثقة كافية لدى الإدارة من تحقق إيرادات صافية وتوافر تمويل لتغطية تلك الارتباطات.

ج - ارتباطات عن عمليات التوظيف والاستثمار

تتمثل ارتباطات البنك الخاصة بارتباطات عن عمليات التوظيف والاستثمار فيما يلي :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٢,٢٥٦,٠٨٣	١,٣٧٥,٢٤٣	ارتباطات عن توظيفات
١١٨,٠٨٩	١٧٨,٨٧١	خطابات ضمان
١,٢٥٠	١١٩	اعتمادات مستنديه استيراد
٢,٣٧٥,٤٢٢	١,٥٥٤,٢٣٣	الإجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م

٣٣- المعاملات مع أطراف ذوي علاقة
- مشاركات ومراجعات ومضاربات لأطراف ذوي علاقة

تتمثل المعاملات وأرصدة الأطراف ذوي العلاقة في نهاية السنة المالية فيما يلي :

أ - مشاركات ومراجعات ومضاربات لأطراف ذوي علاقة

أعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م

بالآلاف جنيه مصري بالآلاف جنيه مصري

٢,٧١٧	١,٦١٤
-	١,٥٠٠
(١,٣٥٠)	(٣٩٧)
١,٣٦٧	٢,٧١٧
١٢٦	٢٥١

مشاركات ومراجعات ومضاربات وتسهيلات مع العملاء

أول السنة المالية

مشاركات ومراجعات ومضاربات صادرة خلال السنة

مشاركات ومراجعات ومضاربات محصلة خلال السنة

آخر السنة المالية

عائد المشاركات والمراجعات والمضاربات *

* العائد المذكور ضمن الرصيد المدين للعمليات

- يوجد عمليات مشاركات ومراجعات ومضاربات ممنوحة لأعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين في نهاية ديسمبر ٢٠٢٤ م بـ -- ألف جنيه مصري (مقابل ١,٥٠٠ ألف جنيه مصري في سنة المقارنة).

ب - ودائع من أطراف ذوي علاقة

أعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م

بالآلاف جنيه مصري بالآلاف جنيه مصري

١٦,١٢٠	١٧,٠٩٢
٣١,٢٥٢	١٠٨,٧٩٧
(٣٧,٦٧٩)	(١٠٩,٨٧٦)
٢,٥٣٦	١٠٧
١٢,٢٢٩	١٦,١٢٠
٤٦٧	٨٠٦

الودائع في أول السنة

الودائع التي تم ربطها خلال السنة

الودائع المستردة خلال السنة

فروق تقييم

الودائع في آخر السنة

تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة

الودائع السابقة بدون ضمان وتحمل عائد متغير وتسترد عند الطلب .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

٣٤- صناديق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري (ذو العائد الدوري وذو العائد التراكمي)

صناديق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري (ذو العائد الدوري وذو العائد التراكمي)

- صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري (ذو العائد الدوري)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة هيرمس لإدارة صناديق الاستثمار، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق ٥٠٠,٠٠٠ وثيقة قيمتها ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري خصص للبنك ٥٠,٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ١٠٠ جنيه مصري) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ١٦٢,٤٢٠ وثيقة المحتفظ بها بمبلغ ٢٢,٩٢٨,٤٩٦ جنيه مصري بلغت قيمتها الإستردادية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بمبلغ ٥٠,٨٧١,٥٦٨ جنيه مصري .

وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م مبلغ ٣١٣,٢١ جنيه مصري بعد توزيعات قدرها ٨٥.٧٥ جنيه مصري منذ بدء النشاط كما بلغت عدد وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٥٨٢,٢٣٠ وثيقة

- صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري وبنك التجارى الدولى (ذو العائد التراكمي)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك مع البنك التجارى الدولى بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة سى أى اسيتس مانجمنت لإدارة صناديق الاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق مليون وثيقة قيمتها ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري خصص للبنك ٢٥,٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ٣٢,٠٠٠ وثيقة المحتفظ بها بمبلغ ٢,٣٥٣,٦٥٣ جنيه مصري بلغت قيمتها الإستردادية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بمبلغ ٨,٨٦٤,٦٤٠ جنيه مصري .

وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م مبلغ ٢٧٧,٠٢ جنيه مصري كما بلغت عدد وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٣٠٧,٧٥٣ وثيقة .

وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل بنك فيصل على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوقين وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي الأتعاب والعمولات ٤,٦٨٢,٥٨٢ جنيه مصري عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات بقائمة الدخل .

٣٥- أحداث هامة

لا توجد أحداث لاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية .